التركز الصناعي في مصر

(دراسة جغرافية تطبيقية على صناعة الغزل والنسيج)

" دراسة في الجغرافيا الاقتصادية "

إعـــــداد

د/ أمل محمد محمد منازع

مدرس مادة خرائط بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

كلية الآداب - جامعة أسيوط

تاريخ الاستلام : ٢٧/ ٣/ ٢٠٢١م

تاريخ القبول : ٩ / ٤ / ٢٠٢١م

ملخص:

حاول هذا البحث إلقاء الضوء على أهمية التركز الصناعي من خلال تـأثيرة على عدة مؤشرات حيوية في الاقتصاد مثل مستوى الأسـعار، الكفايـة الإنتاجيـة، المستوى التقني للصناعة، حجم التوظيف في الصناعة وغيرها من المؤشـرات. ثـم تتبع مفهوم التركز من خلال الدراسات النظرية أو التطبيقية التي أجريت حوله فـي مختلف دول العالم و كذلك الاهتمام بتأثيراته الاقتصادية المختلفة سواء على مستوى المنافسة أو على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي أو على معدل النمو.

وناقش هذا البحث أهم المقاييس المستخدمة في قياس التركز الصناعي. ومن بين هذه المقاييس تم اختيار(معامل التركز/ نسبة التركز) كأنسـب مقيـاس لدراسـة التركز الصناعي في صناعة الغزل والنسيج في مصر. حيث يهدف هذا المقياس إلى قياس درجة النشاط الصناعي في الوحدة المكانية ومقارنتها بالمستوى العام بالدولة.

Abstract:

This research attempted to shed light on the importance of industrial concentration through its effect on several vital indicators in the economy such as price level, production efficiency, technical level of the industry, the size of employment in the industry and other indicators. Then the concept of concentration was followed through the theoretical or applied studies conducted around it in various countries of the world, as well as the interest in its various economic effects, whether on the level of competition, on the economic and social structure, or on the rate of growth.

This research discussed the most important measures used in measuring industrial concentration. Among these measures, the concentration factor / concentration ratio was chosen as the most appropriate measure to study industrial concentration in the textile and weaving industry in Egypt. Where this scale aims to measure the degree of industrial activity in the spatial unit and to compare it with the general level in the country □

مقدمة:

أصبحت أهداف التنمية الصناعية تستدعي اهتماما كبيراً بنوعية الصناعات المشيدة وطريقة أدائها وكفايتها الإنتاجية، ويتمثل هذا الاهتمام في الوصول بهيكل الصناعات إلى المستوى الأفضل الذي يحقق التنمية الصناعية وذلك فيما يتعلق بدرجة المنافسة في الصناعة، الكفاية الإنتاجية، العمالة، المستوى التقني والفني في الصناعة وغيرها من المؤثرات التي أصبحت تستدعي عناية متزايدة من قبل المخططين والمنفذين لسياسة التنمية الصناعية.

وتستخدم درجة التركز في صناعة معينة لقياس حجم المنافسة بين المنشآت داخل هذه الصناعة. لذا فإن الصناعات المتركزة بصورة عامة تميل إلى خلق حالة من الاحتكار في سوق السلعة المنتجة الأمر الذي يؤدي إلى تحميل المستهلك أسعار أعلى للمنتجات، فضلاً عن سوء استغلال الموارد الاقتصادية في المجتمع نظراً لأن المحتكر ينزع نحو تحديد حجم إنتاجه عند مستوى أقل من مستوى حجم الإنتاج الذي يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في المجتمع. حيث يعرف التركز، غالباً بأنه توزيع كمية على عدد من الوحدات المختلفة.[1] حيث يختص بتوزيع الناتج الكلي أو رأس المال أو العمال على عدد من الوحدات الصناعية.

ومن جهة أخرى، فإن الصناعات المتركزة قد تعمل في ظل ما يسمى "بوفورات حجم الإنتاج الكبير" الأمر الذي ينتج عنه انخفاض التكلفة المتوسطة للإنتاج. بمعنى آخر، تلك الصناعات التي تحقق أكبر قدر من وفورات حجم الإنتاج الكبير بدون أن تتضخم إلى الحد الذي يؤدي إلى خلق حالات غير تنافسية قوية في سوق المنتجات.

أ- منطقة الدراسة.

تم تقسيم جمهورية مصر العربية طبقاً لدستور ١٩٧١ إلى وحدات إدارية تسمى المحافظات وعددها ٢٦ محافظة شكل (١)، يضم كل منها عدداً من المدن

والمراكز والقرى، وطبقاً لتعداد ٢٠٠٦م بلغ عدد المدن المصرية ٢١٦ مدينة، بالإضافة إلى مدينة الأقصر ذات الطابع الخاص(٢).

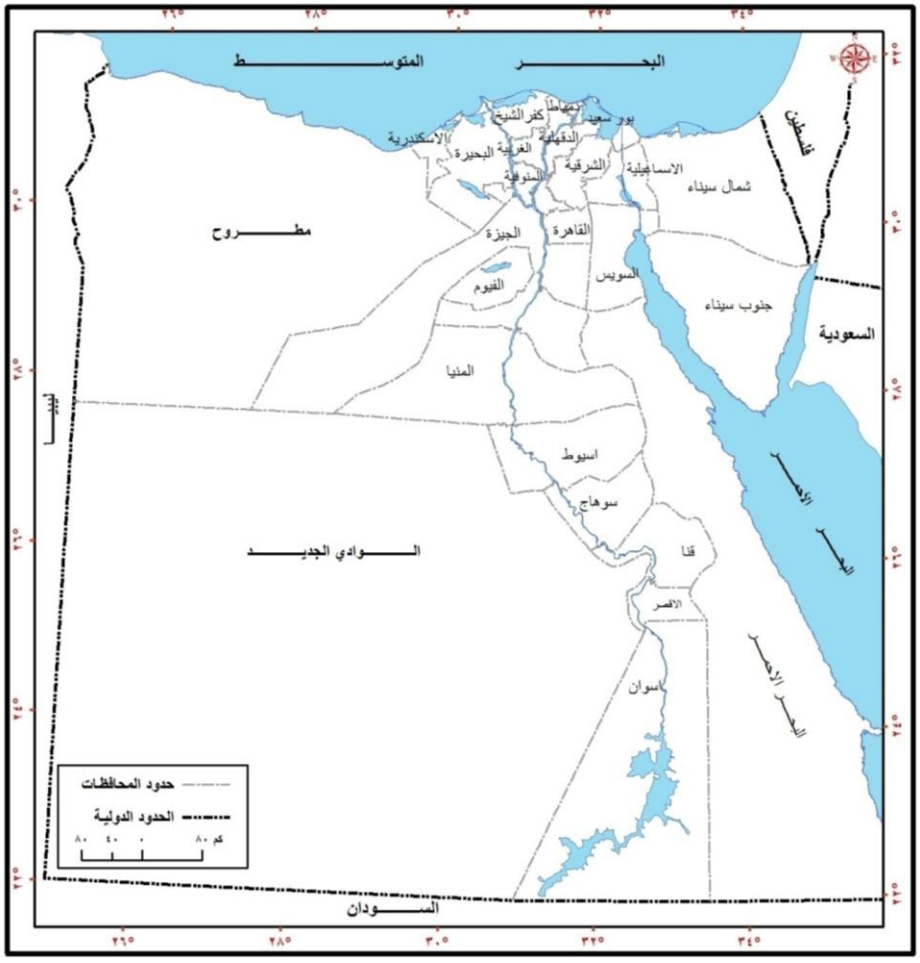

شكل (١) الأقسام الإدارية لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧م

المصدر/ الخريطة من إعداد الباحثة اعتمادا على:

١- الهيئة العامة المصرية للمساحة، الخريطة الطبوغرافية لجمهورية مصر العربية، مقياس ٥٠، ١:٠٠٠٠٠، القاهرة ,١٩٩٦

٢- برنامج ARC GIS 10،5.

وفي شهر أبريل عام ٢٠٠٨ صدر قرار جمهوري رقم ١١٤ بتقسيم وتعديل نطاق بعض المحافظات وحدودها الإدارية وإنشاء محافظتين جديدتين هما حلوان و٦ أكتوبر وهاتان المحافظتان تم اقتطاعهما من محافظتي القاهرة والجيزة بعد تعديل حدودهما الإدارية، ثم عادت تلك المحافظتين إلى مدن مرة أخرى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وفى ٩ ديسمبر عام ٢٠٠٩م صدر قرار جمهوري رقم ٣٧٨ بإنشاء محافظة الأقصر ويشمل نطاقها مدينة الاقصر(العاصمة) والوحدتين المحليتين لمركزي أرمنت وإسنا فصلاً من محافظة قنا [٣] ويعنى ذلك أن عدد المحافظات المصرية بلغ ٢٩ محافظة. ثم تم إلغاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر ليصل عدد المحافظات إلى ٢٧ محافظة.

وقد وجهت الدولة المزيد من الاهتمام للنشاط الصناعي حتى يرتفع نصيبه من التركز الصناعي على نحو يضفي قدراً أكبر من التوازن على الهيكل الجغرافي للنشاط الصناعي، حيث أنشئ العديد من الصناعات الكيماوية والغذائية ومواد البناء والغزل والنسيج وغيرها من القطاعات الصناعية.

ب – أهداف الدراسة.

يهدف البحث إلى:

١- دراسة ظاهرة التركز الصناعي من مفهوم التركز وأهميته والمشاكل المتعلقة بقياسه، وأهم الطرق المقترحة لأجراء هذا القياس.

٢- التركيز على أهمية التركز الصناعي كعامل أساسي مؤثر في الوصول بهيكل الصناعات إلى المستوى الأفضل.

٣- تحقيق أهداف التنمية الصناعية وذلك فيما يتعلق بدرجة المنافسة في الصناعة، الكفاية الإنتاجية، العمالة، المستوى التقني والفني في الصناعة وغيرها من المؤثرات التي أصبحت تستدعي عناية متزايدة من قبل المخططين والمنفذين لسياسة التنمية الصناعية.

ج – مناهج الدراسة.

يعتمد في الجزء الأول على المنهج الموضوعي عند دراسة التركز الصناعي وفي الجزء الثاني تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر، ثم منهج التحليل المكاني إلى جانب العديد من الأساليب الكمية والإحصائية، وأيضاً الأسلوب الكارتوجرافي.

د – مشكلة الدراسة.

تتلخص أهم مشاكل قياس التركز في:

اختيار العناصر (الكمية الكلية والوحدات)، وكذلك في اختيار المقياس المناسب الذي يعكس بدقة درجة التركز ويتأثر بشدة بسبب التغيرات التي تحدث في العناصر مهما كانت هذه المتغيرات طفيفة.

حيث اختيار عناصر التركز وكذلك المقياس المناسب يعتمد على الهدف من القياس، فإذا أردنا دراسة تركز العمالة فإننا نستخدم عدد العاملين. وإذا أردنا إبراز دور القطاعات الصناعية فإننا."Concentration Ratio" نستخدم قياس نسبة التركز.

وسوف نتعرض في الدراسة للمحاور الآتية:

أولاً: مفهوم التركز الصناعي والهدف من القياس.

ثانياً: أهمية التركز الصناعي في القطاعات الصناعية على مستوى الجمهورية.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي لتركز صناعة الغزل والنسيج في جمهورية مصر العربية.

رابعاً: مقاييس التركز الصناعي للقطاعات الصناعية على مستوى الجمهورية.

خامساً: مشكلات التركز الصناعي في جمهورية مصر العربية واتجاهاته المستقبلية.

وانتهت الدراسة بخاتمة تضم أهم النتائج والتوصيات، ثم الملاحق والمراجع والمصادر الذي اعتمد عليها الدراسة.

أولاً- مفهوم التركز الصناعي والهدف من القياس.

يعرف التركز عند الاقتصاد يين، غالباً، بأنه توزيع كمية كلية على عدد من الوحدات المختلفة.(٤)

ويحتوي هذا التعريف على العناصر التي تقبل القياس الكمي التالية:

- الكمية الكلية قد تكون الناتج الكلي أو عدد العاملين أو القيمة المضافة. ويرتبط بالكمية الكلية حيز معين مثل سوق معينة أو صناعة معينة أو قطاع معين.

- الوحدات التي تتوزع عليها الكمية الكلية قد تكون مؤسسات صناعية (منشآت)، أو ملاكاً (قطاع عام – قطاع خاص – أفراد).

وللتركز أنواع عديدة تختلف باختلاف العناصر التي نختارها:

- **تركز الثروة (المال)**، مثلاً، ويختص بتوزيع الثروة على عدد من الملاك.

- **تركز الصناعة،** ويختص بتوزيع الناتج الكلي أو رأس المال أو العمال على عدد من الوحدات الصناعية.

- **تركز القوة أو السيطرة في السوق،** ويقصد بها قدرة المؤسسات على التأثير في المتغيرات الهامة في السوق مثل الأسعار والمبيعات وحرية الدخول إلى السوق أو الخروج منه.

ويمكن قياس بعض العناصر كمياً مثل الثروة أو عدد الملاك أو الإنتاج الكلي في الصناعة، في حين يصعب قياس البعض الأخر مثل القوة أو السيطرة. لذلك فإن

هذه العناصر تحتاج إلى تحديد دقيق يسهل قابليتها للقياس. فيمكن مثلاً التعبير عن قوة المؤسسة من خلال حجمها الذي يمكن التعبير عنه من خلال مجموع الأصول أو عدد العاملين أو كمية الإنتاج أو قيمته.

أما التركز الصناعي عند الجغرافيين، يقصد به إلى أي حد تتكاثف صناعة معينة في منطقة من المناطق، أي أنه التركز المكاني أو الإقليمي لصناعة معينة.

وتقاس درجة التركز الصناعي بما يعرف باسم مؤشر التركز اعتمادا على عقد مقارنة بين متغيرين أو ظاهرتين. (٥)

وبمعنى أخر، التركز الصناعي يعني قيام صناعة معينة في إقليم ما، بحيث تكون لها أهمية نسبية تفوق الأهمية النسبية التي تتمتع بها الصناعات الأخرى في باقي أنحاء الإقليم، مما يعني اختيار أنسب المواقع الصناعية على المستوى المحلي والإقليمي. ويمكن الحصول على تركز الصناعة في إقليم معين كالآتي:

- معرفة النسبة المئوية لعدد المشتغلين بالصناعة في الإقليم إلى عدد المشتغلين بالصناعة في الدولة.

عدد العاملين بالصناعة في الدولة *١٠٠ ÷ عدد العاملين بالصناعة في الإقليم (٦)

وكلما ارتفعت نسبة العاملين بالصناعة في الإقليم كلما كان ذلك دليلاً على تركزها في هذا الإقليم.

أهداف قياس التركز الصناعي.

هناك اتجاهين لقياس التركز: الاتجاه الأول يختص بقياس حالة التركز، أي قياس درجة التركز عند لحظة زمنية معينة. أما الاتجاه الثاني فيختص بقياس عملية التركز، أي قياس التغيرات التي تحدث للتركز خلال فترة زمنية معينة. (٧)

وفي كلتا الحالتين فإن الأساس الذي يبنى عليه قياس التركز يعتمد على اختيار تعريف مناسب للتركز، يمكن قياس عناصره كمياً، وكذلك على الهدف الذي من أجلة نقيس التركز، حيث من المفروض أن:

١- يبرز المقياس إذا كانت هناك منافسة في الأسواق، وما نوع هذه المنافسة (منافسة كاملة، منافسة احتكارية، منافسة قلة)، أي قياس التركز في القطاعات الصناعية المختلفة وفي الأسواق.

٢- يبرز المقياس إلى أي مدى تتحكم المؤسسات الكبرى في المسار الاقتصادي، أي قياس التركز في الاقتصاد ككل.

وقوة المؤسسة الكبيرة في الصناعة لا تعتمد فقط على درجة التركز أي على عدد المؤسسات الموجودة في الصناعة وحجمها، ولكن تعتمد على عدد كبير من العوامل الأخرى:[٨]

١- فمثلاً تبلغ قوة المؤسسة أشدها في حالة التركز التام (أي وجود مؤسسة واحدة فقط)، ومع ذلك فلا تستطيع المؤسسة الصناعية، حتى في هذه الحالة، أن تمارس سلطتها في الأسواق. فالمؤسسة الصناعية الكبيرة لا تستطيع أن تقاوم دخول مؤسسات جديدة في السوق إذا توافرت الحماية القانونية لذلك. وحتى إذا لم تتوافر هذه الحماية فقد لا تستطيع المؤسسة الصناعية الكبيرة أن تمارس نفوذها بحرية إذا أخذنا بعين الاعتبار أثر ذلك على الرأي العام وإمكان تحول المستهلكين إلى الإقبال على سلع بديلة.

٢- في حالة منافسة القلة تضم الصناعة عدداً قليلاً من المؤسسات الكبيرة بجانب عدد كبير من المؤسسات الصغيرة ويمكن المنافسة أن تبلغ أشدها بين هذه المؤسسات. وغالباً ما تأخذ المنافسة صورة تسابق بين الكبار للفوز بالمكان

الأول. وللفوز بالمكان الأول تحاول المؤسسات الكبرى الضغط على المؤسسات الصغرى لشرائها أو القضاء عليها. كما تستفيد المؤسسات الصغيرة من منافسة الكبار من خلال الدعاية والتسابق في مجال الأبحاث لتطوير المنتجات واكتشاف طرق جديدة في الإنتاج بتخفيض التكاليف.

٣- في حالة هيكل الصناعة الذي يتميز بوجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة قد تستطيع بعض هذه المؤسسات السيطرة على السوق. وقد يحدث ذلك بسبب موقع المؤسسة الجغرافي المميز أو بسبب خواص منتجاتها أو بسبب سمعتها الطيبة. لذلك فإن درجة التركز المنخفضة ليست ضماناً كافياً لوجود منافسة في السوق كما أن درجة التركز المرتفعة ليست دليلا على سيطرة المؤسسات الكبيرة على مجريات الأمور في الأسواق.

فدرجة التركز ما هي إلا مؤشر يعطي صورة لجانب هام من عوامل قيام الصناعة وهو السوق، كما تدلنا درجة التركز على بعض الحالات التي يمكن أن تسود فيها سيطرة بعض المؤسسات على مجريات الأمور في الأسواق.

ثانياً- أهمية التركز الصناعي على مستوى القطاعات الصناعية على مستوى الجمهورية.

أصبحت قضية التصنيع في البلدان النامية، وخاصاً جمهورية مصر العربية، تحتل اهتماما كبيراً ضمن خطط التنمية، رغبة في الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية، عن طريق جني ثمار القيمة المضافة، التي يوفرها هذا القطاع، خاصة إذا استغلت موارد طبيعية محلية مثل البترول الخام، والغاز الطبيعي وبقية الموارد المعدنية، أو من أجل توفير العمالة للأيدي العاملة الوطنية أو من أجل التخلص من مشاكل النقد الأجنبي أو قيوده عن طريق إحلال الواردات أو تشجيع الصادرات الصناعية.

وبالنسبة لمصر، فإن هناك هدفاً حيوياً وهو تنوع مصادر الدخل القومي والتخفيف من حدة الاعتماد على الواردات كمصدر أساسي لتلبية الطلب على السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية.

وتأتي أهمية التركز الصناعي في أنه عامل أساسي مؤثر في نوعية الصناعات المشيدة وطريقة أدائها وكفايتها الإنتاجية للوصول بهيكل الصناعات إلى المستوى الأفضل الذي يحقق أهداف التنمية الصناعية، وكذلك في مستوى الرفاهية الذي يصل إليه المجتمع. وتتمثل أوجه هذه العلاقة في الاتي: [٩]

١- درجة التركز في صناعة معينة لقياس حجم المنافسة بين المنشآت داخل هذه الصناعة. حيث أن الصناعات المتركزة قد تعمل في ظل ما يسمى "بوفورات حجم الإنتاج الكبير" الأمر الذي ينتج عنه انخفاض التكلفة المتوسطة للإنتاج. ومن هذا ى المنطلق فإننا نبحث عن الحجم الملائم للصناعات، الذي يحقق أقصى حد من الكفاية الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى أخر تلك الصناعات التي تحقق أكبر قدر من وفورات حجم الإنتاج الكبير بدون أن تتضخم إلى الحد الذي يؤدي إلى خلق حالات غير تنافسية قوية في سوق الإنتاج.

٢- علاقة التركز الصناعي بحجم التوظيف في المجتمع وذلك من خلال ميل الصناعات المتركزة إلى استخدام طرق إنتاج كثيفة رأسمالياً - أي استخدام الآلات والمعدات على حساب الأيدي العاملة. من جهة أخرى فإن النزعة الاحتكارية في الصناعات المتركزة قد تؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي وبالتالي حجم الإنتاج، الأمر الذي يؤثر سلبيا في مستوى التوظيف (العمالة).

وحتى عندما تتدخل الدولة لزيادة حجم التوظيف عن طريق استخدام أدواتها المالية والنقدية لتوسيع حجم الطلب الكلي فإن الصناعات المتركزة قد تعمل في اتجاه مضاد للتأثير المطلوب من هذه السياسات على مستوى التوظيف عن طريق تقليص حجم الإنتاج، بدلاً من زيادته، استجابة لارتفاع مستوى الأسعار.

٣- يعد رأس المال مؤشراً هاماً على قدرة المؤسسة الصناعية على المنافسة. فرأس المال هو الذي يمكن المؤسسة الصناعية من الحصول على العمالة وعناصر الإنتاج الأخرى. كما أنه يساعد على تنفيذ خطط المؤسسة الإنتاجية ويسهل من توسيع المؤسسة حتى تستفيد من مزايا الإنتاج الكبير.

٤- تختلف العمالة من حيث نوعيتها. وإدخال عدد العمال في مقياس التركز لا يأخذ في الاعتبار نوعية العمالة، فالمدير مثل العامل والموظف الكفء مثل الموظف الغير كفء، لذلك يقترح استخدام مجموع الأجور والمرتبات بدلاً من عدد العاملين. وحتى في هذه الحالة ليس هناك بيانات دقيقة عن الأجور والمرتبات.

٥- يرى البعض أن السبب الرئيسي في انتشار التركز الصناعي ليس هو التقدم التكنولوجي والتقني وإنما الحركة المسعورة تجاه تحقيق الضخامة والسيطرة على السوق اللتين ساعد على وجودهما التشريعات المتسامحة أو الليبرالية المتعلقة بالمؤسسات وضعف التنظيمات الهادفة إلى السيطرة على الاحتكارات وخاصة تلك المرتبطة بإجراءات الاندماج بين الشركات، الأمر الذي يولد نفوذاً لدى هذه الشركات كافياً لخلق عوائق أمام دخول شركات حديثة إلى الصناعة وبالتالي حنق روح المنافسة في سوق هذه الصناعة.

وهناك العديد من الدراسات التي تدور حول أثر التركز الصناعي على توزيع الدخل، وأثر التركز الصناعي على تخصيص الموارد وأثر التركز على طرق الإنتاج (نسب بعض عوامل الإنتاج إلى بعض)، وأثر التركز الصناعي في التطور التقني وأثر التركز في العمالة وكذلك في النمو الاقتصاد ي.

ومن الناحية المنهجية، فإن معظم نظريات التركز إما أن تأخذ الطابع التحليلي وإما أن تأخذ الطابع الموضوعي. فالنظريات التحليلية تبحث عن العوامل التي تحدد تطور ظاهرة التركز في صناعة معينة أو عدد من الصناعات، في حين تضع النظريات الموضوعية أسس الوضع الأمثل للتركز وتقارن بين الواقع وبين الوضع الأمثل، ثم تحاول أن تجد الحلول والسياسات التي من شأنها التقريب بينهما.

وفيما يتعلق بدراسات التركز الصناعي في مصر فهي مازالت ضئيلة وتكاد تنحصر إما في شكل دراسات عن تطور هيكل الصناعة، وإما في شكل دراسات عن التوطن (التوزيع الجغرافي) الصناعي، وإما في شكل دراسة مبسطة وموجزة عن نسبة التركز في الصناعات التحويلية ضمن موضوع أخر.

ثالثاً- التوزيع الجغرافي لتركز صناعة الغزل والنسيج في جمهورية مصر العربية.

تعد صناعة الغزل والنسيج من الصناعات التي نشأت مع وجود الإنسان على أرض مصر، وارتبطت بحضارتها التي تمتد إلى قرابة سبعة آلاف سنة. فقد شهدت مصر في القرن التاسع عشر ثورة حقيقية في شتى المجالات وبخاصة الصناعة، وتبدأ حركات التصنيع عادة بصناعة الغزل والنسيج. فهذه الصناعة نموذج الثورة

الصناعية في القرنين الثامن والتاسع عشر. فقد كانت الثورة الصناعية – في ذلك الوقت – هي ثورة صناعة الغزل والنسيج (١٠)

كانت صناعة الغزل والنسيج في بداية القرن التاسع عشر يدوية منزلية. في جميع القرى والمدن. وذات أدوات بدائية، ضمت كل قرية مجموعة من النساجين يشتغلون عادة بنسج الخيوط التي تغزلها النساء في منازلهم أو يشتغل بها الرجال في أوقات فراغهم. فكان عمال الزراعة يشتغلون بغزل القطن والصوف يدوياً في أوقات الفراغ وخاصةً في فترة الفيضات (١١). ففي عام ١٨١٦م أنشئ أول مصنع للغزل والنسيج بالخرنفش (القاهرة)، وفي عام ١٨١٩م أنشئ مصنع آخر في بولاق، وفي عام ١٨٢٠م أنشئ مصنعان أحدهما بقلعة الكبش والآخر بالسيدة زينب (١٢)، وفي عام ١٨٢٦م انشئ مصنع بالمحلة الكبرى، كان به (١٢٠) آلة غزل، و(٢٠٠) نول نسيج. وفي عام ١٨٢٨م أنشئ مصنع آخر بالمنصورة. وكانت آلات تلك المصانع تديرها الثيران. وانتشرت بعد ذلك صناعة الغزل والنسيج في دمنهور، فوه، دمياط، رشيد، شبين الكوم، ميت غمر، زفتي، منوف، أشمون، إبيار، العزيزية بالوجه البحري. ثم اتجهت إلى الصعيد في الفيوم، الفشن، المنيا، ملوي، منفلوط، أبوتيج، جرجا، فرشوط بالوجه القبلي. بالإضافة إلى مصانع النيلة والتي جلب لها بعض الهنود لتعليم المصريين هذه الصناعة (١٣).

تعد بداية القرن العشرين هي المحاولة الثانية لتطوير صناعة الغزل والنسيج في مصر. وقد شهد هذا القرن أحداثاً سياسية واقتصادية واجتماعية عالمية ومحلية،

كان لها أثرها الواضح على الصناعة في مصر. وكانت صناعة الغزل والنسيج من أهم الصناعات التي تأثرت بهذه الأحداث لارتباطها بالتجارة الدولية، واعتمادها على محصول مصر الاقتصادي الأول ألا وهو القطن [١٤].

ونظراً لتعدد الأحداث في تلك الفترة الممتدة من بداية هذا القرن وحتى عام ١٩٩٥م، فإنه يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات تاريخية لكل فترة بصمتها الواضحة على الصناعة المصرية بصفة عامة، وصناعة الغزل والنسيج بصفة خاصة. وهي مرحلة المشروع الحر من الفترة (١٩٠٠-١٩٥٧) م، ومرحلة التخطيط المركزي والاقتصادي الموجه من الفترة (١٩٥٧-١٩٧٣) م، ومرحلة الانفتاح الاقتصادي التي بدأت عام ١٩٧٤م.

وتعتمد صناعة الغزل والنسيج في مصر على عمالة كثيفة. لذا كانت تكلفة العمل حاسمة في توطين المصنع، كما تحتاج صناعة الغزل والنسيج إلى نسبة عالية من الرطوبة لا تقل عن (٦٠%) في عنابر التشغيل. كما إن المياه تعتبر أحد العوامل التي تعتمد عليها صناعة الغزل والنسيج، وارتفاع نسبة الرطوبة أمر ضروري لتجنب تقطع الغزول، وتوقف المعدات، واضطراب الإنتاج. لذا تسعى مصانع الغزل والنسيج للتوطن في مناطق رطبة تفادياً لتكلفة الترطيب الصناعي حتى لا ترتفع تكلفة الإنتاج [١٥].

ويوضح الجدول رقم (١) والشكل رقم (٢) ورقم (٣)، والخريطة رقم(٤) مكانة صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بين الأنشطة الصناعية الأخرى في جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٨م.

جدول رقم (١)
التوزيع العددي لمتغيرات النشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٨م.
قيمة الإنتاج والتكاليف الاستثمارية والأجور والقيمة المضافة بالألف جنيه

النشاط الصناعي:	المنشآت	العمال	التكاليف الاستثمارية	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	الأجور
انتاج نباتي وحيواني	٢٢	١٨٨٠	٩٢٦٠٠	٢٣٨٢٦٥	٢٠٧٠٧٧	١٠٩٠٥
مواد غـذائية ومشروبات وتبغ	٨٢٥١	٣٦٢٤٩٦	١٢٣٦٩٩٩١١	٣٣٨٤٩٩٩٧٨	١٤١٨٥٣٢٦٤	٥١٩٥٨٥٨
غـزل ونسـيج وملابـس وجلود	٨٠٥٢	٥٤٤٥٣٨	٧٢١٥٥٠٥٤	١٦٠٤٢٣٢٤٣	٦٨٥٤٩٨٣١	٥٩٧٦٥١١
الخشب ومنتجاته	٣٠٦٥	٤٤٠٩٣	٣١١٨٠٩٤	٨٥٤٥٠٥٦	٤٩٦٨٢٠٢	٤١٤٠٧٥
الورق منتـجاته وطباعة ونشر	٢٢١٨	٩٠٠١٩	١١٤٦٠١٧٩	٣٤٠١٩٥٧٢	٣٠٣١٨٢١٦	١١٥٠٥١٤
كيماويات أساسية ومنتجاتها	٥٣٤٨	٣٦٨٥٦٣	١٧١٠٠٦٩٧٤	٣١٣٨٧٩٢١٣	١٧٧٣٤٦١٩٨	٦٣٨٨٩٥٣
مواد بناء وخزف وصيني	٢٧٢١	١٨٩٦٥٣	٥٤٧٠٩٦٧٨	٧٧٩٥٦٣٣٦	٧٠٢١١٩٨٩	٣٣٥١٦٤١
معدنية أساسـية	٨٦٠	٨٩٤٥٠	٩٠٢٣٢٧٩٩	٢٢٨٩٦٢٥٤١	٧٩٨٩٣٧٣٠	١٥٢٩٦٦٢
صناعات هندسية والكترونية	٧٦٢٨	٣٤٣٥٠٦	١٨٠٦٢٨٠٧٥	٣٧٠٢٧٤٥٣٣	٩٧٠٣٠٤٤٩	٥٥٣٤٤٤٨
صناعات تحويلية أخرى	٦١٥	١١١٠٥	٦٠٩١٠٩٨٩	٩٢٧٨٩٩٣٠	٩٣٧٩٠٧٧	١٢٤٠٧٦
الإجمالي	٣٨٧٨٠	٢٠٤٥٣٠٣	٧٦٨٠١٤٣٥٣	١٦٢٥٥٨٨٦٦٧	٦٧٩٧٥٨٠٣٥	٢٩٦٧٦٦٤٣

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٨م

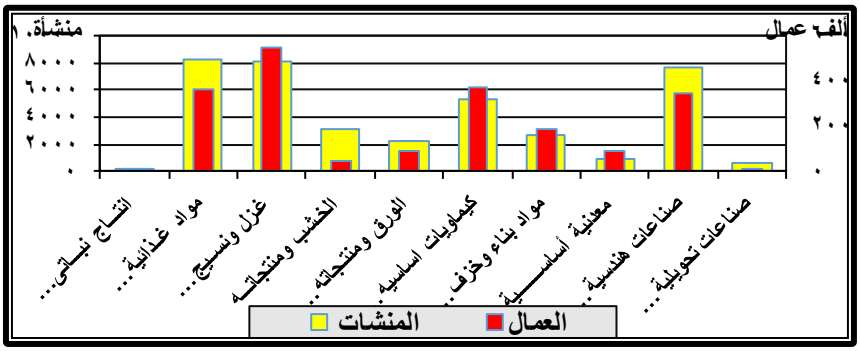

شكل رقم (٢) توزيع العمال على منشآت النشاط الصناعي على مستوى الجمهورية عام ٢٠١٨م.

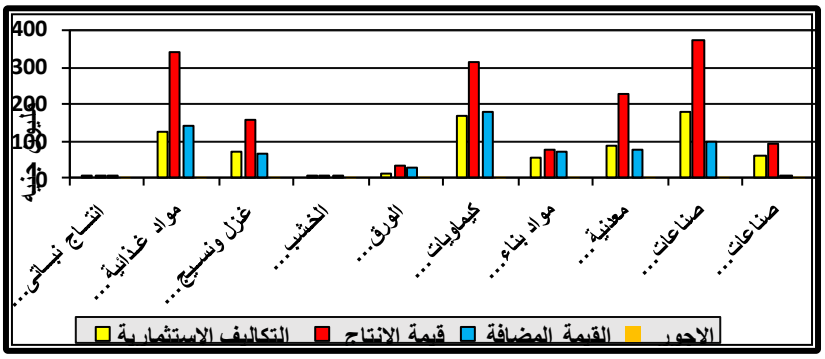

شكل (٣) التوزيع العددي لقيمة رأس المال والإنتاج والقيمة المضافة والأجور بالنشاط الصناعي على مستوى الجمهورية عام ٢٠١٨م.

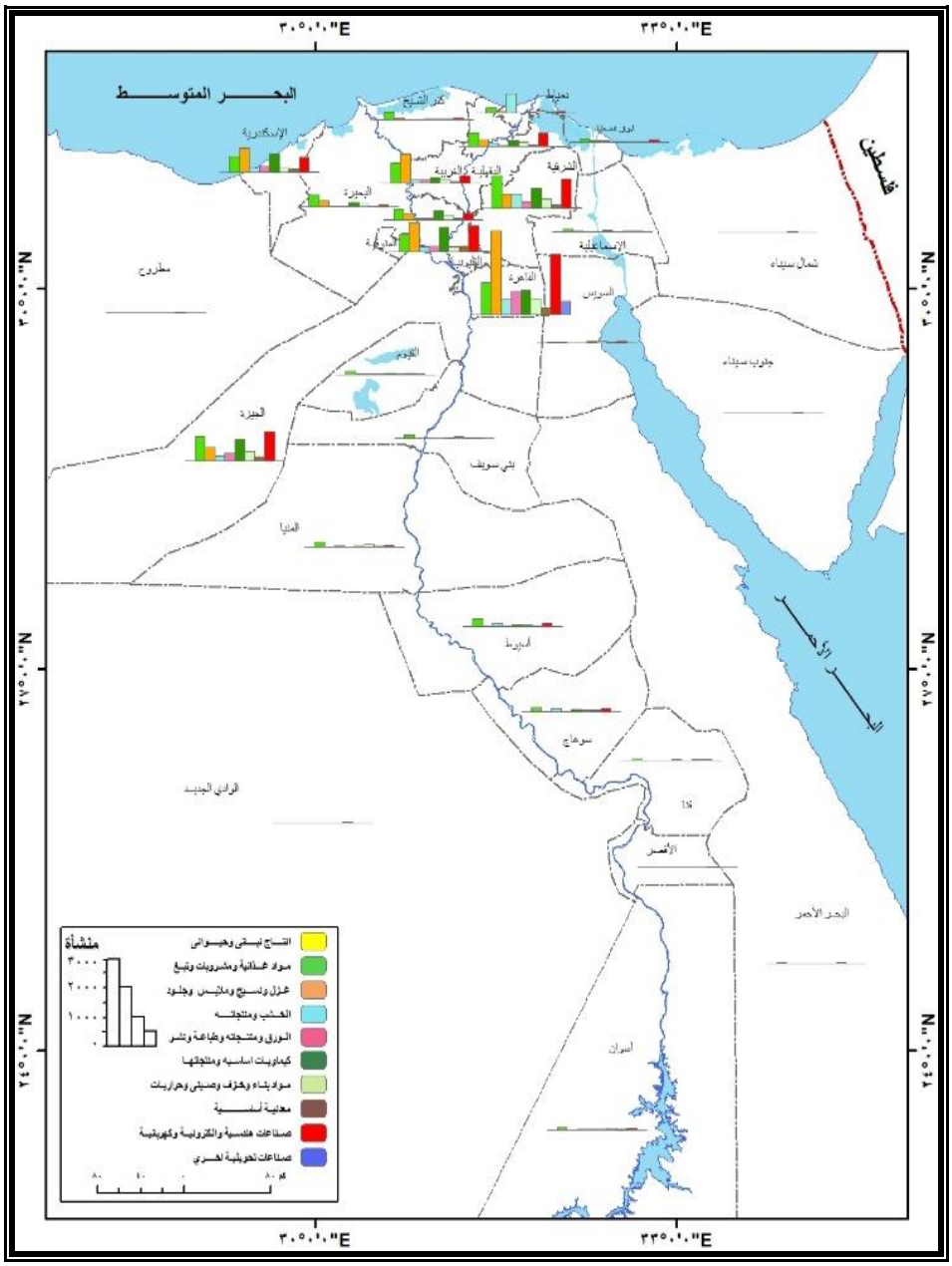

شكل (٤) توزيع منشآت النشاط الصناعي على مستوى محافظات الجمهورية عام ٢٠١٨م.

- حققت صناعة الغزل والنسيج المرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت على مستوى الجمهورية، حيث بلغ عدد منشآتها نحو ٨٠٥٢ منشأة، بنسبة ٢٠,٨ %، من إجمالي عدد المنشآت العاملة في جميع القطاعات الصناعية والبالغ عددهم نحو ٣٨٧٨٠ منشأة على مستوى الجمهورية.
- احتل عدد العاملين في صناعة الغزل والنسيج في جمهورية مصر العربية المركز الأول بنحو ٥٤٤٥٣٨ عاملاً، بنسبة ٢٦,٦%، من إجمالي عدد العاملين في جميع القطاعات الصناعية والبالغ عددهم نحو٢٠٤٥٣٠٣ عاملاً على مستوى الجمهورية.

يتضح مما سبق أن:

صناعة الغزل والنسيج في جمهورية مصر العربية تتميز بالتركز العددي للمنشآت الصناعية، والتركز العددي للعمال، حيث يشكل نحو ما يزيد على خمس عدد المنشآت العاملة بالصناعة المصرية منشآت تعمل بصناعة الغزل والنسيج، وأيضا ما يقرب من ثلث العمالة المصرية العاملة في الصناعة عمالة تعمل في صناعة الغزل والنسيج.

وقد بلغت جملة الاستثمارات المحققة في صناعة الغزل والنسيج في مصر عام(٢٠١٨) م نحو (٧٢) مليار جنيه، حيث يعد رأس المال المستثمر/ العمل The Capital Invested per-worker من أهم المؤشرات التي تعكس الحجم الحقيقي للصناعة، ويسمح بتحديد المستوى التقني السائد بها، ومنه يمكن مقارنة الصناعات فيما بينها، والتباين المكاني للصناعة الواحدة بين المناطق المختلفة [١٦]

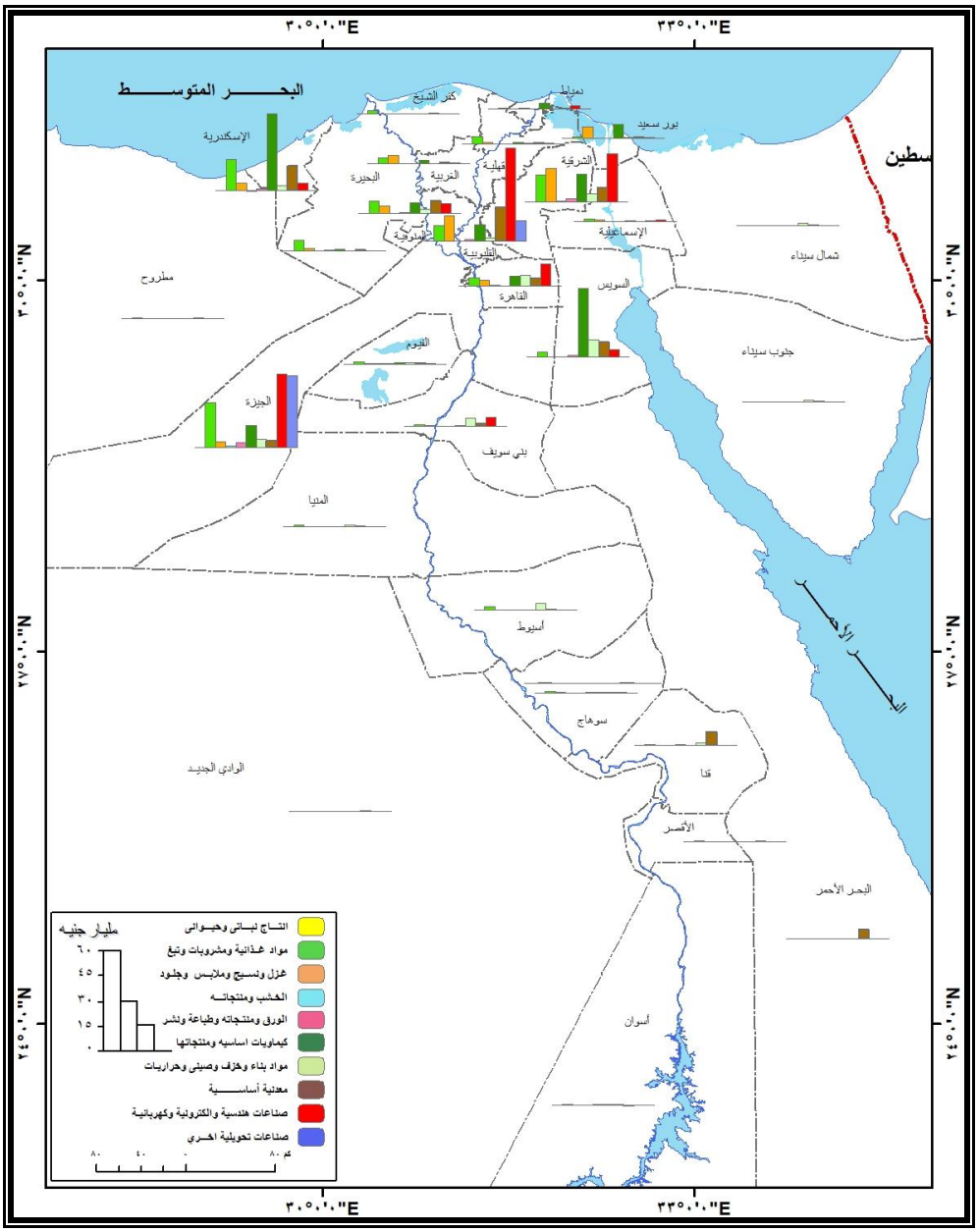

شكل رقم (٥) التوزيع الجغرافي لعمال النشاط الصناعي على مستوى محافظات الجمهورية عام ٢٠١٨م.

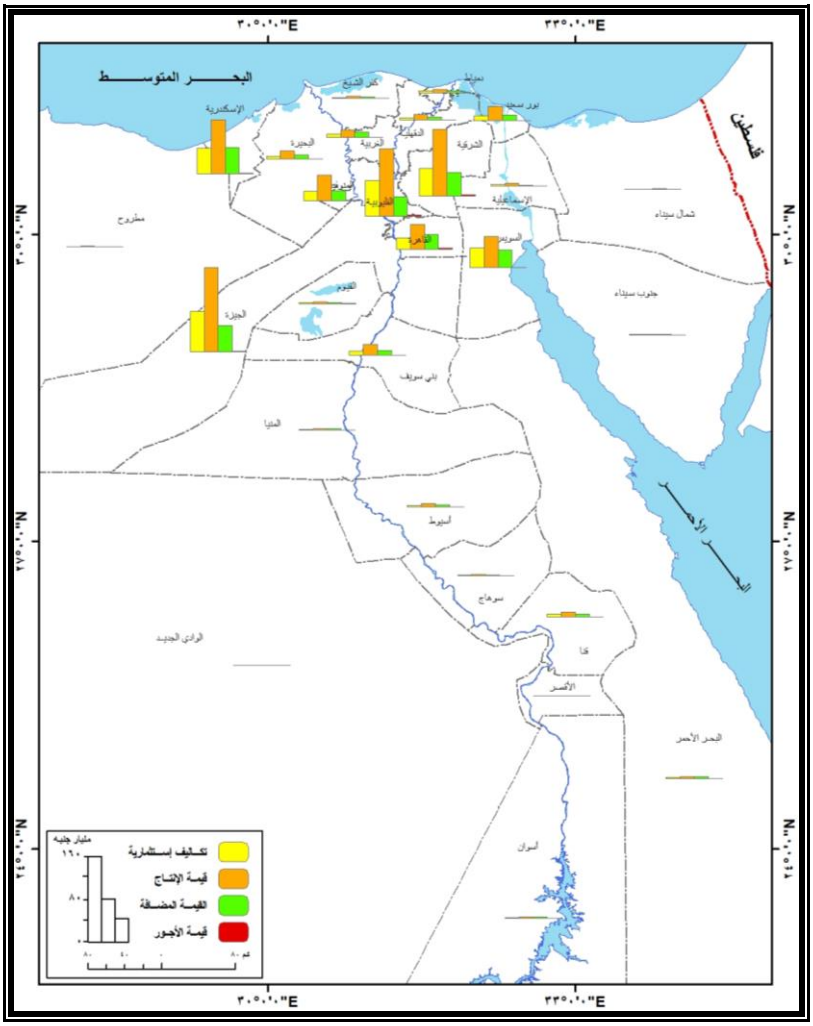

شكل (٦) توزيع التكاليف والإنتاج والأجور والقيمة المضافة على مستوى محافظات الجمهورية عام ٢٠١٨م.

التوزيع الجغرافي لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر تبعاً لأهميتها.

يوضح الجدول رقم (٢)، (٣)، (٤) والشكل رقم (٧، ٨)، تصنيف مراكز صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة تبعاً لأهميتها عام ٢٠١٨م على النحو التالي:

جدول رقم (٢)
التوزيع الجغرافي لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر
تبعاً لأهميتها عام ٢٠١٨م. (١٧)

ترتيب المناطق حسب أهميتها		٪ من إجمالي المصانع	٪من إجمالي العمالة	٪ من إجمالي الاستثمارات	الكم الصناعي	عدد المناطق
الرتبة	المناطق					
مراكز الأهمية الأولى	الإسكندرية- القاهرة- المحلة الكبرى - شبرا الخيمة- العاشر من رمضان - السادس من أكتوبر.	83.2	60.0	70.5	٤٠٠ (فأكثر)	6
مراكز الأهمية الثانية	كفر الدوار - شبين الكوم - المنصورة - الجيزة - السادات - إمبابة.	11.8	16.4	20.3	من ١٠٠ إلى أقل من ٤٠٠	6
مراكز الأهمية الثالثة	السويس - طنطا - سمنود - الإسماعيلية - دمياط - زفتى - منيا القمح -أجا - البدرشين - الخانكة.	1.5	16.8	3.2	من ٥٠ إلى أقل من١٠٠	10
مراكز الأهمية الرابعة	قويسنا - الزقازيق - بورسعيد - دمنهور - المنيا - أسيوط - قنا - بني سويف - كفر الشيخ - الفيوم - سوهاج - كوم حماد - بلبيس - قليوب - ميت غمر.	1.2	2.8	2.5	من ٢٥ إلى أقل من٥٠	15
مراكز الأهمية الخامسة	بنها - المحمودية - طوخ - منوف - أخميم - فوه - أدكو - كفر صقر - ديرب نجم - رشيد - الباجور - كفر شكر - شبين القناطر - دسوق - بيلا - كفر الزيات - أشمون - الحوامدية - شبرا خيت - السنبلاوين - بركة السبع - الأقصر - أبوحماد.	2.3	4.0	3.5	أقل من ٢٥	23
	الجملة	100	100	100	-	60

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، التقرير النهائي والتراكمي للصناعات التحويلية في مصر، ٢٠١٨م.

جدول رقم (٣)

التوزيع الجغرافي لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر من حيث عدد المنشآت والعمال والتكاليف الاستثمارية وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة والأجور عام ٢٠١٨م.

القيمة (بالألف جنيه)

البيان / الموقع	عدد المنشآت	عدد العمال	التكاليف الاستثمارية	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	الأجور
القاهرة	٢٩٩٦	٧٨٤١٥	٣٦٨٣٧١١	٨٥٠٥٠٦٠	٤٩٤١٥٠٤	٦٠٢٠٢٢
الإسكندرية	٨٨٥	٧٧١٩٧	٤٤٨٣٢٦٤	١٠٤٨٨٦٣٣	٨٧١٧٣٥٨	٧٧٣٥٩٣
بورسعيد	٧٠	٢٦٣٢٥	٧٣٧٩٢٥٥	٢٩٩١٨٨٦٧	١٤٩٤٠٢٦	٢٦٠٧٩٧
السويس	٢١	٤٨٩٥	٣٤٨٥٤٩	١٤٧٥٤٢١	١٢٤٩٨٧٥	٩١٦٥٧
دمياط	٥٩	٣٦٩١	٣٢٥٢٨٢	٦٣٥٢٦٠	٦٢٨٣٥٠	٤١٦١٩
الدقهلية	٢٥١	١٢١٧٠	٧٤٦٠٥٨	٢١٠١٦٥١	٧٦٢٧٦٧	٨٥٠٧٠
الشرقية	٥٢٣	٨٤٦٨٤	٢١٤٧٥٨٦٦	٣٦٩٦١٥٦١	١٢٨٨٥٣٧١	١٠٦٦٣٧٦
القليوبية	١٠٤٨	٧٣٧٣١	١٦٢٣٤٤١٦	٢٦٥٢٩٦٣٤	٧٥٤٨٨٥٧	٧٥٣٦٧٨
كفر الشيخ	٨٧	٢٦٤٤	٢٥٧٦٤٧	٤٦٥٠١٩	١٦٣٦١٥	٢٤٧١٠
الغربية	١٠٣٥	٦٧٠٥٤	٥١٣٩٧٨٤	١١١١٧٨٧٩	١٥٣١٠١٤٣	١٠٤٦٤٦٣
المنوفية	٢١٧	٢٣٢٦٣	٤٦٨٤٢٨٣	١٥٢٤٢٢٢٧	٦٧٧١٨٢١	٢٦٥٢٥٧
البحيرة	١٩٣	٢٤٣٨٥	١٢٦٢٢٩٠	٢٩٤٢٣٦٦	٢٣٥٣٣٦٤	٣٦٤٨٨٧
الإسماعلية	٤٣	١٤٢٨٢	١١١٤٩١٣	٢١٩٤٨٢٨	٦٨٠٨٠٥	١١٠٢٦٦

البيان / الموقع	عدد المنشآت	عدد العمال	التكاليف الاستثمارية	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	الأجور
الجيزة	٥٠٤	٤٠١٩٨	٣٧٢٢٤٣٤	٨٨١٩٦٧٧	٣٨٢٤٤٧١	٣٦٧٥١٥
بني سويف	١٨	٤٤٩٧	٩٣٠١٧٢	١٨٦٦١٠٢	٦٠١٦٤٦	٥٣٩١٥
الفيوم	١٧	٢١٠٢	١٧٥٤٤٣	٧٠٢٥٢٥	٢٥١٨٩٣	٢٥٤١٨
المنيا	١٥	١٨٠٦	٤٩٠٨٢	١٥٣٧٤٧	١٠٤٢٤٣	١٦٨٥٥
أسيوط	٣٨	١٤١٤	٥٥٥٤٤	١٢٧٥١١	١٠٩٨٠٨	٩٢٨٨
سوهاج	٢٥	٧٢٤	٢٩٩٤٥	٦٧٥٦٥	٥٤٥٤٤	٧٠٤٤
قنا	٤	١٠٢٤	٥٦٩٣٨	١٠٧٠٦٦	٩٤٦٩٣	٩٨٥٣
أسوان	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الأقصر	٢	١٧	١٣١	٣٣٤	٢٩٩	٣٦
البحر الأحمر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الوادي الجديد	١	٢٠	٤٧	٣١٠	٣٧٧	١٩٢
مطروح	٠	٠	٠	٠	٠	٠
شمال سيناء	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جنوب سيناء	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالي	٨٠٥٢	٥٤٤٥٣٨	٧٢١٥٥٠٥٤	١٦٠٤٢٣٢٤	٦٨٥٤٩٨٣١	٥٩٧٦٥١١

المصدر/ الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٩

جدول رقم (٤)

التوزيع الجغرافي لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر عـــام ٢٠١٨م. (القيمة بالألف جنيه)

البيان / الموقع	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات	الكم الصناعي
القاهرة	2840	62200	5721385	1928.8
الإسكندرية	819	75666	4483264	1519.9
المحلة الكبرى	1035	60096	3683711	1248.3
شبرا الخيمة	1048	75731	2623743	900.2
العاشر من رمضان	523	86640	21475071	7187.4
كفر الدوار	4	2263	122360	41.5
السادس من أكتوبر	35	19544	541644	187.1
المنصورة	251	14170	746058	253.5
الجيزة	504	24614	3722434	1249. 2
إمبابة	49	20215	165720	62
سمنود	18	3358	19743	7.7
الإسماعلية	43	16282	1114913	377.1
طنطا	20	5430	5139784	1715.1
السويس	21	4895	348549	117.9
دمياط	59	3691	325282	109.7
زفتى	7	170	147	0.1
البدرشين	2	35	120	0.1
أجا	4	44	112	0.1
شبين الكوم	217	19951	7038870	2353

البيان / الموقع	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات	الكم الصناعي
طلخا	4	70	87	0.1
ميت القمح	2	30	65	0.03
الخانكة	5	144	45	0.1
بلبيس	3	60	55	0.04
قليوب	8	1280	4684283	1561.9
قويسنا	2	65	50	0.04
الزقازيق	5	530	155	0.2
كوم حماد	2	120	115	0.1
المنيا	15	1806	49082	17
القناطر الخيرية	13	750	30121	10.3
دمنهور	193	2438	1232169	411.6
بور سعيد	70	27425	7379255	2468.9
سوهاج	25	700	29945	10.2
بني سويف	18	4481	930172	311.6
كفر الشيخ	87	2632	257647	86.8
أسيوط	38	1434	55544	19
الفيوم	17	2102	175443	59.2
ميت غمر	3	150	150	0.1
أدكو	4	1460	120	0.5
بنها	1	20	70	0.03
درب نجم	2	30	55	0.03
الباجور	3	100	90	0.1

البيان / الموقع	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات	الكم الصناعي
طوخ	4	77	135	0.1
كفر صقر	1	18	40	0.02
المحمودية	1	25	60	0.03
فوه	3	90	75	0.1
أخميم	3	1024	56132	19.1
منوف	2	97	190	0.1
كفر شكر	2	60	135	0.1
رشيد	2	66	97	0.1
السنبلاوين	2	16	45	0.02
شبراخيت	1	90	37	0.04
كفر الزيات	1	33	35	0.02
الأقصر	2	27	131	0.1
منية النصر	1	17	47	0.02
أشمون	1	24	40	0. 02
بيلا	1	16	37	0.02
دسوق	1	12	45	0.02
الحوامدية	1	10	65	0.03
شبين القناطر	1	9	50	0.02
أبو حماد	1	5	30	0.01
الإجمالي	8052	544538	72155054	

المصدر/ الجدول من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية – مركز المعلومات – إدارة السجل الصناعي.
- استمارات الاستبيان من خلال العمل الميداني.

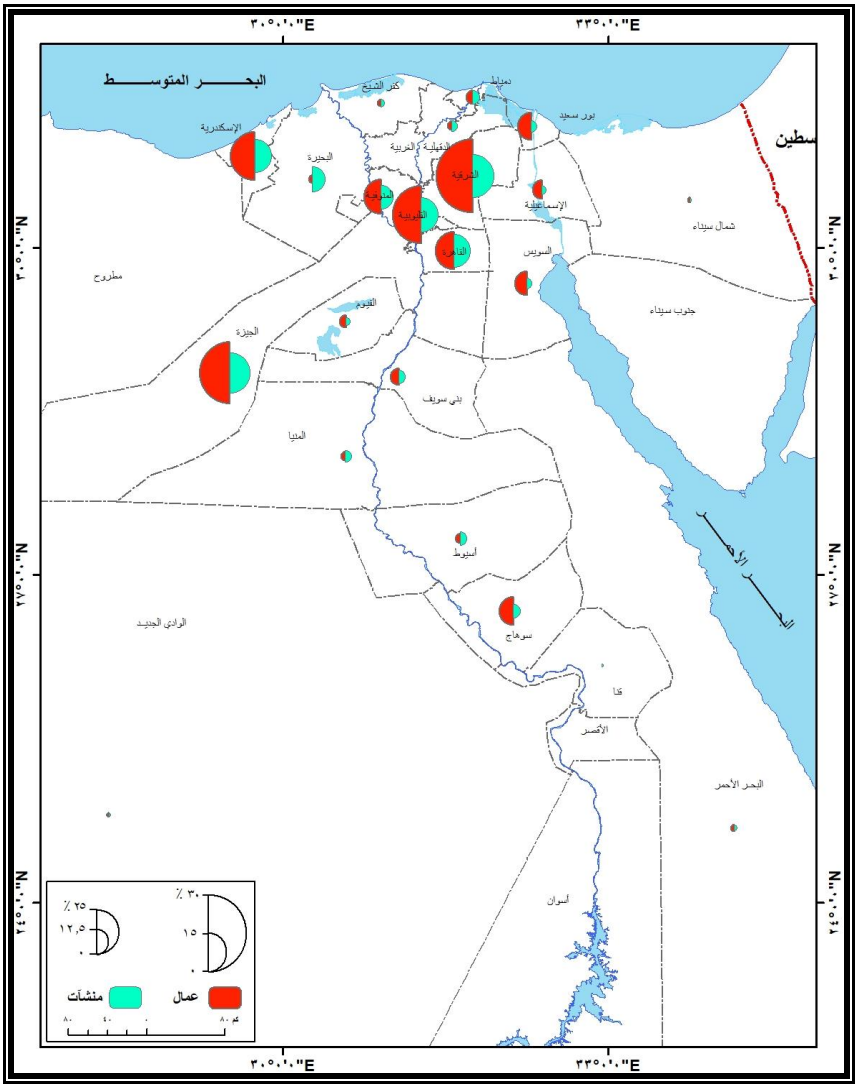

شكل (٧) الأهمية النسبية لمنشآت وعمال صناعة الغزل والنسيج على مستوى المحافظات عام ٢٠١٨م.

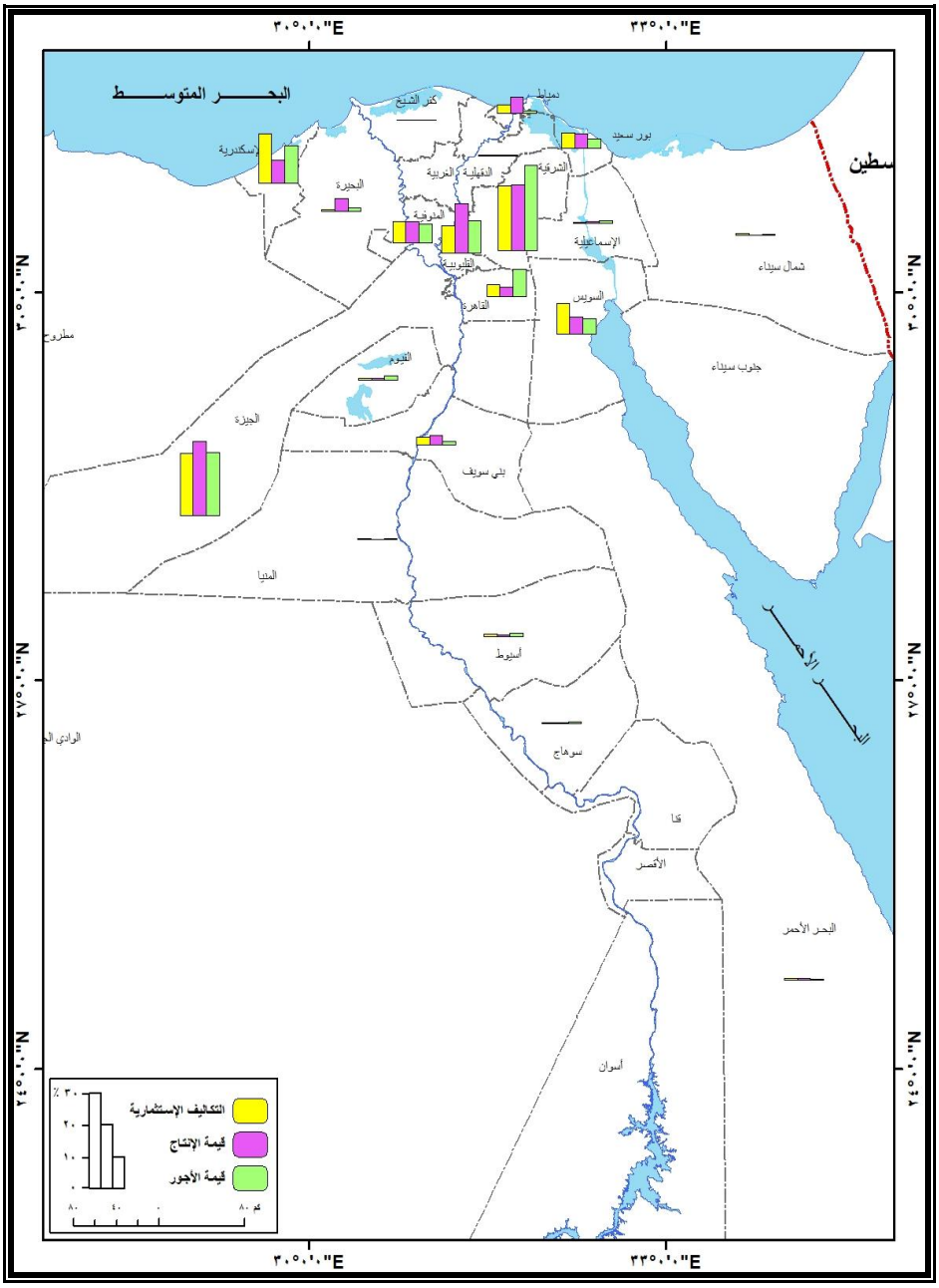

شكل (٨) الأهمية النسبية لتكاليف وإنتاج وأجور لصناعة الغزل والنسيج على مستوى المحافظات عام ٢٠١٨م.

- بلغ إجمالي الاستثمارات المحققة في صناعة الغزل والنسيج في مصر عام (٢٠١٨) م نحو (٧٢) مليار، تستثمر في (٨٠٥٢) مصنع، وأتاحت فرص عمل لنحو (٥٤٤٥٣٨) عامل، وتنتشر في (٦٠) موقعاً جغرافياً، ما بين الإسكندرية شمالاً والأقصر جنوباً، وبين مدن قناة السويس شرقاً.

رغم هذا الانتشار والتوزيع الجغرافي الواسع لصناعة الغزل والنسيج على مناطق الجمهورية المختلفة، إلا أنها تركزت في مناطق الوجه البحري الذي يضم أكثر من ٩٠%، من حجم الاستثمارات، ويزداد التركز في مناطق الغزل التقليدية، وهي (الإسكندرية والقاهرة والمحلة الكبرى وشبرا الخيمة وكفر الدوار)، والتي ساهمت مجتمعة بأكثر من (٧٠%) من حجم الاستثمارات المحققة.

ويشير ذلك إلى أن هذه المناطق تتميز بكثافة الاستثمارات والاعتماد على القليل من العمالة، وذلك لاعتمادها على التقنيات الحديثة والمتقدمة.

أما مناطق الوجه القبلي فقد خصها نسبه ضئيلة من إجمالي الاستثمارات، ومن عدد المصانع، ومن عدد العمال، تتراوح ما بين ٧،٦،٥%، وهو ما يقل عن أية منطقة من مناطق الوجه البحري (العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر)، ويرجع زيادة نسبة العمالة بمناطق الوجه القبلي، إلى ارتفاع كثافة العمالة بمصانع هذه المنطقة تمشياً مع سياسة نشر الصناعة وإيجاد فرص عمل بمناطق الدولة المختلفة.

رابعاً- مقاييس التركز الصناعي في القطاعات الصناعية على مستوى الجمهورية.

يناقش هذا الجزء القياس الكمي للتركز من خلال أهم مقاييس التركز المستخدمة. وعند مناقشة مقاييس التركز يجب التفرقة بين التحليل الساكن الذي يهتم

بدراسة التركز عند لحظة زمنية معينة والتحليل الساكن المقارن الذي يهتم بدراسة التركز عند أزمنة مختلفة. (١٨)

والتحليل الساكن والمقارن لا يختلفان أساساً في مضمونهما، في حين يختلف الاثنان في التحليل الدينامي والذي يبحث في التغير الذي يحدث في التركز بين لحظتين زمنيتين مختلفتين، أي يبحث في المسار الذي يأخذه التركز.

- **مؤشرات التركز لقياس درجة التركز:**

تستخدم مقاييس التركز، عامة، للتعبير عن درجة التركز في صورة عددية. وغالباً ما تجري التفرقة بين مقاييس التركز المطلق مثل مقياس "نسبة التركز"، وبين مقاييس التركز النسبي مثل مقياس " عدم تساوي التوزيع". إلا أنه ليس هناك حد فاصل بين النوعين من المقاييس. وسوف نناقش المقاييس المختلفة دون اعتبار لهذه التفرقة.

١- مقياس نسبة التركز:

يعطي هذا المقياس النسبة المئوية التي تستحوذ عليها أكبر وحدة حجماً أو يستحوذ عليها عدد معين من أكبر الوحدات حجماً من المقدار الكلي المقسم. من خلال هذا المقياس نستطيع أن نقول، مثلاً، إن أكبر مؤسسة تستحوذ على ٥٠% من الإنتاج الكلي للصناعة أو نصيب المؤسسة الأربع الكبرى هو ٩٠% من الإنتاج الكلي للصناعة. (١٩)

ويمكن تمثيل نسبة التركز بيانياً كما هو موضح في الشكل رقم (٩). (٢٠)

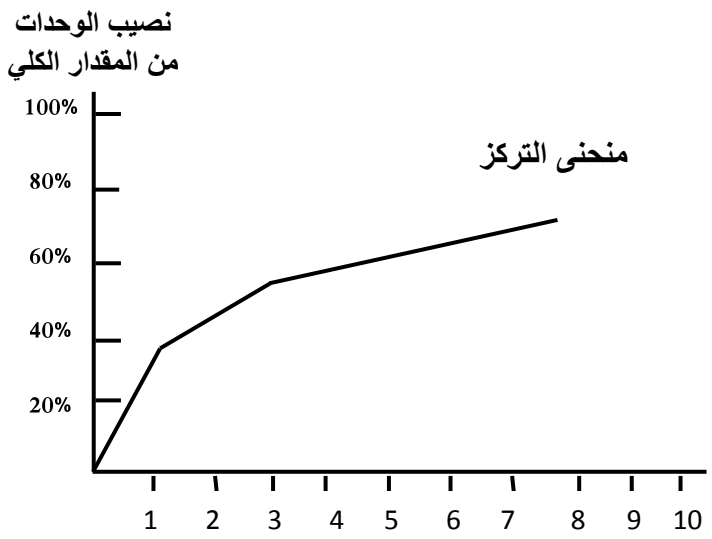

شكل رقم (٩) منحنى التركز الصناعي.

يبن المحور الأفقي القطاعات مرتبة حسب حجمها، القطاع (١) هي أكبر القطاعات حجماً، يليها أكبر قطاعين ثم أكبر ثلاثة قطاعات وهكذا. ويبين المحور الرأسي النصيب التجميعي لفئات التقسيم. فمن الشكل (٩) نجد أن أكبر القطاعات حجماً تستحوذ على ٤٠% من المقدار الكلي المقسم كما يخص أكبر ثلاث قطاعات٦٠% من المقدار الكلي وهكذا.

يمتاز منحنى التركز بأنه يبين لكل فئة من فئات التقسيم النسبة المئوية التي تخصها من الكمية الكلية، بعكس مقياس نسبة التركز الذي يقتصر غالباً على عدد معين من الوحدات وليس كلها. كما أنه يمكن مقارنة نسب التركز لعدد من القطاعات أو الصناعات المختلفة برسم منحنيات التركز لكل منها على نفس المحاور.

٢- مقاييس عدم التساوي في التوزيع:

تعبر هذه المقاييس عن مدى التباين في حجم الوحدات التي تخص صناعة ما أو قطاع ما.

وهي تقيس عادةً مقدار الاختلاف بين أحجام الوحدات المختلفة أو بين أحجام الوحدات والحجم المتوسط لمجموعها.

ويدخل في حساب مثل هذه المقاييس، بعكس مقياس نسبة التركز، نسب مئوية فقط، نقول مثلاً، إن أكبر ١٠% من المؤسسات أو القطاعات تستحوذ على ٤٠% من الناتج الكلى في الصناعة.

حيث يبين المحور الأفقي في منحنى لورانز النسب المئوية من الكمية الكلية المنتجة (الإيراد الكلى)، في حين يمثل المحور الرأسي النسب المئوية من عدد المؤسسات أو القطاعات التي تخص صناعة معينة أو قطاعاً معيناً مرتبة حسب حجمها، أي أكبر ١٠% من المؤسسات، فأكبر ٢٠% وهكذا.

قياس التركز الصناعي في جمهورية مصر العربية

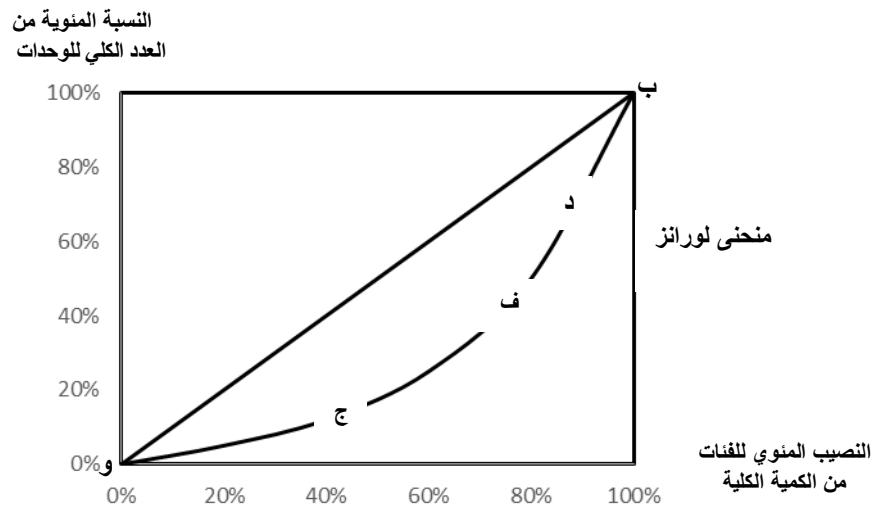

شكل رقم(١٠) منحنى لورانز.

يبين منحنى لورانز إذن النسبة المئوية من المقدار الكلي المقسم والذي تحصل علية كل نسبة مئوية من أكبر الوحدات حجماً. وكما هو موضح في الشكل (١٠) نجد أن النقطة (ج) تبين أن ٢٠% من أكبر الوحدات حجماً تستحوذ على ٤٠% من المقدار الكلي المقسم (الإيراد الكلي مثلاً)، كما تبين النقطة (د) أن أكبر ٤٠% من الوحدات تستحوذ على ٨٠% من الإيراد الكلي.

ويمثل القطر (وب) خط التوزيع المتساوي، أي الحالة التي تكون فيها جميع الوحدات متساوية في الحجم.

وكلما ابتعد منحنى لورانز عن خط التوزيع المتساوي (القطر وب) زادت درجة عدم التساوي في التوزيع.

٣- معامل جيني (ج):

أحد التطبيقات الهامة لمنحنى لورانز هو معامل جيني والذي يعد من أكبر المقاييس تطبيقاً. ويعرف معامل جيني بأنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورانز وخط التوزيع المتساوي، ويأخذ الصور التالية:

ج= ف/ مساحة المثلث أ ب و

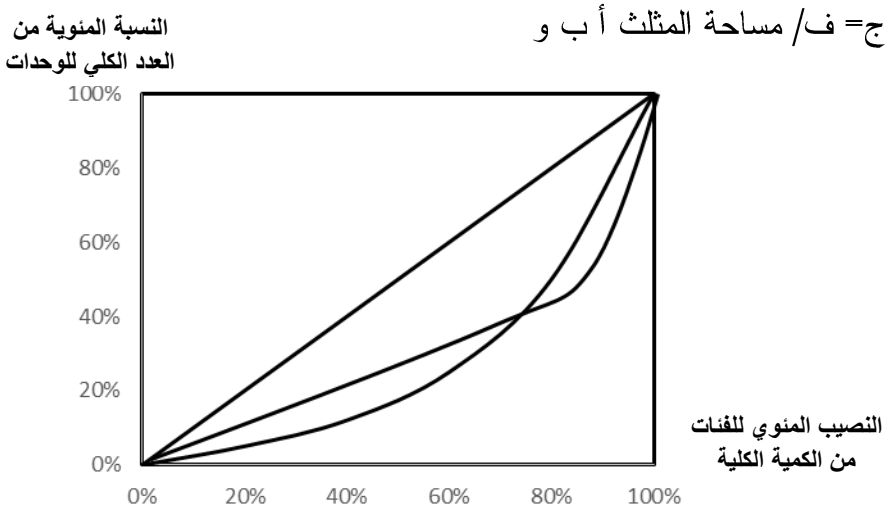

شكل رقم(١١) معامل جيني.

وتأخذ ج قيماً بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة ج من الصفر، اقترب التوزيع من التساوي، أي تنخفض درجة التركز.

ويمتاز معامل جيني بأنه سهل كثيراً من إمكانية عقد مقارنة بين أكثر من منحنى من منحنيات لورانز، إذ أن كل منحنى من منحنيات لورانز يمكن التعبير عنه بمقدار عددي هو معامل جيني. وبمقارنة معاملات جيني نستطيع أن نحكم على مدى تركز التوزيعات المختلفة.

التركز الجغرافي لصناعة الغزل والنسيج في مصر:

ويقصد به إلى أي حد تتركز صناعة الغزل والنسيج في منطقة معينة من الدولة، أي أنه يقيس التركز المكاني أو الإقليمي للصناعة.

ويهدف إلى قياس درجة النشاط الصناعي في الوحدة المكانية ومقارنتها بالمستوى العام للدولة [٢١] Ratio of ratios [٢٢] ويطلق عليه أحياناً نسبة النسب

جدول رقم (٥)

التركز الجغرافي لصناعة الغزل والنسيج في جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٨م.

المحافظة	معامل التركز الصناعي	نسبة عمال صناعة الغزل والنسيج إلى جملة الصناعات التحويلية
الشرقية	0.60	41.4
القاهرة	0.54	38.3
الإسكندرية	0.53	37.7
القليوبية	0.50	36.0
الغربية	0.46	32.8

الجيزة	0.27	19.7
بور سعيد	0.18	12.9
البحيرة	0.16	11.9
المنوفية	0.16	11.4
الإسماعلية	0.09	7.0
الدقهلية	0.08	6.0
السويس	0.03	2.4
بني سويف	0.03	2.2
دمياط	0.02	1.8
كفر الشيخ	0.01	1.3
الفيوم	0.01	1.0
المنيا	0.01	0.8
أسيوط	0.01	0.7
قنا	0.01	0.5
سوهاج	–	0.4
الوادي الجديد	–	0.01
الأقصر	–	0.01
المتوسط	–	12.1

المصدر/ الجدول من إعداد الباحثة اعتمادا على:

جدول رقم (١) وملحق رقم (٣).

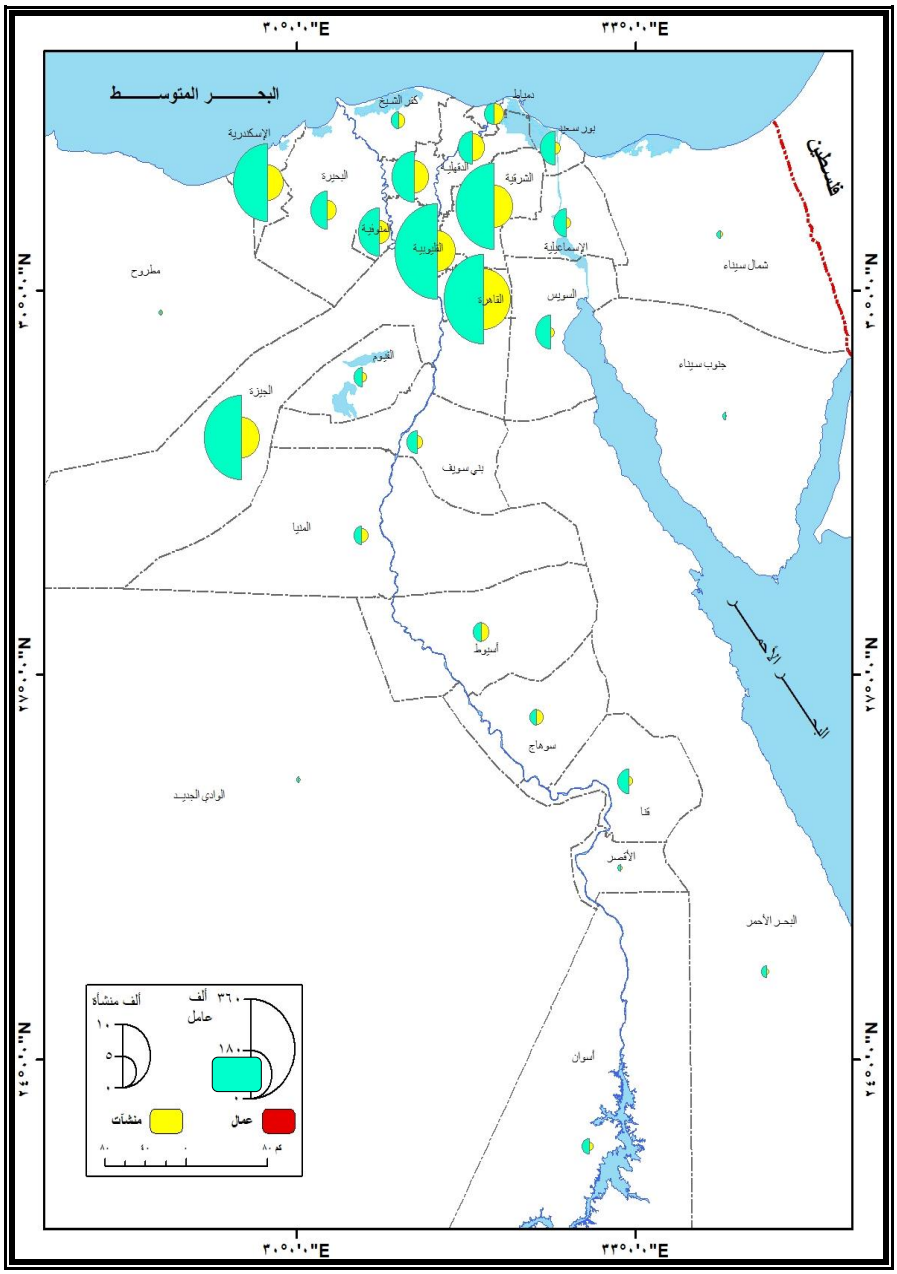

شكل (١٢) التركز الجغرافي لصناعة الغزل والنسيج على مستوى المحافظات عام ٢٠١٨م.

لأنه يستخدم النسبة المئوية للنشاط الصناعي في الوحدة المكانية منسوباً إلى النسبة المئوية لنفس النشاط في الدولة (٢٣)

ومن الكم الصناعي لصناعة الغزل والنسيج في مصر، وجد أن هذه الصناعة تتوطن في (٢٢) محافظة من محافظات الجمهورية.

ويوضح الجدول رقم (٣) التركز الجغرافي لصناعة الغزل والنسيج في جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٨م، ومنه يتضح الآتي:

- تمثل محافظة الشرقية قمة التركز الجغرافي لصناعة الغزل والنسيج في مصر، حيث بلغ معامل التركز بها نحو(٠,٦)، وهو يزيد على ضعف مثيلتها في الدولة. أي أن صناعة الغزل والنسيج في هذه المحافظة تمثل النشاط الرئيسي لعمال الصناعات التحويلية بها.
- يأتي بعد محافظة الشرقية أربعة محافظات تتقارب فيما بينها من حيث التركز الجغرافي لصناعة الغزل والنسيج، وهما القاهرة، الإسكندرية' القليوبية، الغربية، على الترتيب حيث يبلغ معامل التركز الجغرافي بهم نحو ٠,٥٤، ٠,٥٣، ٠,٥٠، ٠,٤٦، على التوالي وهو ما يدل على زيادة الأهمية الاقتصادية لهذه الصناعة بالنسبة للنشاط الصناعي بهذه المحافظات.

أما باقي المحافظات فيقل معامل التركز الصناعي بها عن (٠,٤)، على الرغم من أن البعض منها كان من المناطق التقليدية لصناعة الغزل والنسيج، إلا أن الأهمية النسبية لصناعة الغزل والنسيج بها قليلة بالنسبة لجملة الصناعات التحويلية، ويرجع ذلك إلى كثافة المركب الصناعي لهذه المحافظات.

خامساً- مشكلات التركز الصناعي في جمهورية مصر العربية واتجاهاته المستقبلية.

مدى جودة المقاييس في قياس درجة التركز:

يتوقف مدى جودة المقاييس السابقة في قياس درجة التركز الصناعي على الهدف من القياس. وهذا يتطلب بدوره إظهار هيكل المنافسة ومدى تركز النفوذ في عدد معين من المؤسسات الصناعية وكذلك تطور درجة التركز.

نسبة التركز ومدى جودة القياس وعيوبه:

تستخدم نسبة التركز كثيراً في القياس، وهي ملائمة لإظهار أهمية أكبر الوحدات حجماً ومدى تأثيرها في كثير من المتغيرات الاقتصادية كرأس المال والعمالة. كذلك تستخدم في قياس درجة التركز في القطاعات المختلفة حيث تساعد على دراسة هيكل الأسواق في الاقتصاد القومي. (٢٤)

وعموماً فإن نسبة التركز تظهر إلى أي مدى يستحوذ عدد قليل من المؤسسات أو القطاعات على نصيب كبير أو قليل من الكمية الكلية، وبذلك يمكن الحكم على الحالة التي تستحوذ فيها مؤسسة واحدة أو قطاع واحد على ١٠٠% من الإيراد الكلي لصناعة بأنها احتكار تام، في حين يمكن اعتبار الحالة التي تستحوذ فيها أكبر أربع مؤسسات على ٨٠% من الكمية الكلية، أنها احتكار القلة.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلى فإن استحواذ عدد قليل من المؤسسات الكبرى على نسبة عالية من الأنصبة يعد دليلاً واضحاً على وجود تركز في النشاط الاقتصادي الكلي.

أهم عيوب مقياس " نسبة التركز":

١- إن نسبة التركز تقيس النسبة المئوية من المقدار الكلي المقسم والتي تخص عـــدداً معيناً من أكبر الوحدات حجماً في الصناعة أو في القطاع. وهذه المؤسسات قـــد يتغير وضعها بمرور الزمن، كذلك يتغير ترتيبها فيما بينها لتصبح أكبر مؤسسة، مثلا رابع مؤسسة كبرى.

هذه التغيرات تعتبر هامة جداً في الحكم على درجة المنافسة في القطـــاع أو في الصناعة، إلا أن نسبة التركز لا تظهرها.

٢- نسبة التركز لا تصلح للحكم على مدى التغير الذي يحدث في درجة التركز، فمن المشكوك فيه أن تظهر هذه النسبة مدى التشابه أو التباين بين هياكـــل الصـــناعة والتي تشير إلى سلوك موحد، حيث أنه من الممكن ــ في حالة تســـاوي نســـبة التركز بالنسبة لعدد معين من الوحدات أن يكون سلوك المؤسسات الكبرى مختلفاً تماماً. ويعتمد ذلك على كون الكمية الباقية تتوزع على وحدات كبيـــرة صـــغيرة العدد أو وحدات متوسطة الحجم أو على عدد كبير من الوحدات الصغيرة. كذلك فإن سلوك المؤسسات يعتمد على كون حرية الدخول مكفولة أو لا، فـــإذا كانـــت حرية الدخول مكفولة فإن المؤسسات تقع تحت تأثير درجة عالية مـــن المنافســـة عما إذا كانت هناك قيود على هذه الحرية.

٣- نسبة التركز الضعيفة لا تضمن وجود منافسة قوية بين القطاعات والمؤسســـات الصناعية؛ إذ قد تتم عقد اتفاقات مستترة أو صريحة بين المؤسسات الصـــناعية. ويبقى بعد ذلك سؤال يبحث عن إجابة، وهو هل يمكن الحكم على وجود احتكار أو احتكار القلة عند نسبة تركز معينة؟ الإجابة عن هذا السؤال تختلف بـــاختلاف درجة توزيع الجزء المتبقي على باقي المؤسسات الموجـــودة فـــي الصـــناعة أو القطاع.

مثل هذه العيوب في نسبة التركز لا نستطيع مواجهتها بإعطاء نسب التركز لأعداد مختلفة من المؤسسات الكبرى. فبالرغم من أن هذه الطريقة تمدنا بمعلومات أوفى، إلا أن عملية المقارنة بين أكثر من صناعة تصبح غير واضحة في كثير من الأحوال، وهذا يقلل من فاعلية المقارنة.

عيوب مقاييس عدم التساوي، لمنحنى لورانز ومعامل جيني، التي تأخذ في الاعتبار العدد الكلي للوحدات الاقتصادية التي تخص الصناعة أو القطاع بعكس نسبة التركز التي تختص بعدد معين من أكبر الوحدات حجماً. لذلك فإن درجة التساوي تتأثر بالتغير الذي يحدث في عدد الوحدات وهذا ما يميزها عن نسبة التركز.

أهم عيوب مقاييس عدم التساوي هي:

منحنى لورانز لا يستطيع أن يظهر مدى أهمية المؤسسات الصناعية الكبرى، ومدى سيطرة نفوذها في الأسواق. حيث إن المقياس يظهر فقط الانحرافات عن حالة التوزيع المتساوي. ويظهر عدم كفاءة المقياس بوضوح عند تطبيقه على صناعات تحتوي على عدد قليل من الوحدات. فقط حالة وجود مؤسستين متساويتين في الحجم (أي أن أنصبتهما من المقدار الكلي متساوية) فإن درجة التركز تساوي صفرا تبعاً لهذا المقياس. وحتى في حالة وجود عدد قليل من الصناعات الكبرى بجانب عدد كبير من الصناعات الصغرى، فإن درجة عدم التساوي قد تكون غير ذات أهمية؛ لأن سلوك المؤسسات الصناعية الكبرى في مثل هذه الصناعات هو الذي يحدد المنافسة السائدة فيها، في حين يكون تأثير المؤسسات الصناعية الصغيرة غير ذات أهمية. في مثل هذه الحالات، إذا تساوت أنصبة المؤسسات الصناعية الكبرى في أكثر من صناعة فإن درجة عدم التساوي تكون مختلفة، الأمر الذي يضفي على الحقيقة كثيراً من الغموض.

الخاتمة

النتائج والتوصيات:

أولاً النتائج:

حاول هذا البحث إلقاء الضوء على أهمية التركز الصناعي من خلال تأثيره على عدة مؤشرات حيوية في الاقتصاد مثل مستوى الأسعار، الكفاية الإنتاجية، المستوى التقني للصناعة، حجم التوظيف في الصناعة وغيرها من المؤشرات. ثم تتبع مفهوم التركز من خلال الدراسات النظرية أو التطبيقية التي أجريت حوله في مختلف دول العالم وكذلك الاهتمام بتأثيراته الاقتصادية المختلفة سواء على مستوى المنافسة أو على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي أو على معدل النمو.

وناقش هذا البحث أهم المقاييس المستخدمة في قياس التركز الصناعي. ومن بين هذه المقاييس تم اختيار (معامل التركز/ نسبة التركز) كأنسب مقياس لدراسة التركز الصناعي في صناعة الغزل والنسيج في مصر. حيث يهدف هذا المقياس إلى قياس درجة النشاط الصناعي في الوحدة المكانية ومقارنتها بالمستوى العام بالدولة.

ومن أهم نتائج البحث:

١- الصناعات التي تزيد درجة التركز فيها عن ٧٠% تتميز بكثافة حجم رأس المال، ويرجع ارتفاع درجة التركز في معظم هذه الصناعات إلى ارتفاع مستوى الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية.

٢- الصناعات المنخفضة التركز تتسم بانخفاض متوسط نصيب الوحدة الإنتاجية في رأس المال، ويلاحظ أن معظم هذه الصناعات من الصناعات الاستهلاكية التي تتميز بصغر أحجامها وتقاربها. كما أن القروض الصناعية المقدمة لها ومختلف وسائل الدعم المالي للسلع التي تنتجها وعدم تحديد منح التراخيص الصناعية للصناعات الجديدة فيها أدى إلى تزايد عددها، مما أدى إلى انخفاض درجة التركز فيها.

٣- توطن صناعة الغزل والنسيج في مصر في (٢٢) محافظة من محافظات الجمهورية، ويختلف معامل التركز من محافظة لأخرى، وتمثل خمس محافظات قمة التركز الجغرافي لصناعة الغزل والنسيج في مصر، وهما على الترتيب الشرقية، القاهرة، الإسكندرية، القليوبية، الغربية، حيث تمثل النشاط الرئيسي لعمال الصناعات التحويلية في هذه المحافظات.

ثانياً- المقترحات والتوصيات:

هناك عدة عوامل تحكم عدد الوحدات التي تدخل في النشاط الصناعي وحجمها وأهم هذه العوامل:

- **الربحية في النشاط الصناعي.** فكلما زادت فرصة الربحية في نشاط معين زاد الحافز لجذب وحدات جديدة للدخول في هذا النشاط.
- **معدل نمو النشاط الصناعي أو الاقتصادي.** فزيادة معدلات النمو تشجع على إقامة وحدات صناعية جديدة وذلك لاتساع نطاق الأسواق وازدياد فرص حصول الوحدات الجديدة على نصيبها من هذه الأسواق.
- **مستوى الحجم الأمثل للاستثمار في النشاط الصناعي.** حيث هناك حد أدنى للاستثمار الكفء في الأنشطة الصناعية المختلفة. فإذا كان هذا الحد الأدنى مرتفعاً فإن الوحدات التي تدخل في النشاط الصناعي تتميز بكبر حجمها وقلة عددها. أما إذا كان الحد الأدنى منخفضاً فتتميز الحدات الجديدة بصغر حجمها وكثرة عددها.
- **وجود عوائق أمام الدخول في الأنشطة الصناعية المختلفة.** وقد تأتي هذه العوائق من خلال الأنظمة التي تصدرها الدولة أو قد تأتي من خلال وجود قوانيين قادرة على التحكم في الدخول إلى النشاط الصناعي.

الملاحـــق

ملحق رقم (١)

استمارة استبيان عن صناعة الغزل والنسيج في مصر

١- اسم المصنع:

٢- النشاط الرئيسي:

٣- ملكية المصنع: ١ــ قطاع عام ٢ــ قطاع خاص ٣ــ قطاع مشترك

٤- تاريخ الإنشاء:

٥- تاريخ بدء الإنتاج:

٦- ما حجم الاستثمارات: ١ــ في بداية الإنشاء ٢ــ الاستثمارات حالياً

٧- موقع المصنع: ١ــ قرية / حي ٢ــ مدينة / مركز ٣ــ محافظة

٨- ما بعد المصنع عن أقرب مدينة / مركز:

٩- هل يقع المصنع ضمن منطقة صناعية: ١ــ نعم (أسم المنطقة الصناعية) ٢ــ لا

١٠- هل يقع المصنع بجانب مصانع أخرى: ١ــ نعم (اسم المصنع) ٢ــ لا

١١- هل يقع المصنع بالقرب من: ١ــ مجرى مائي ٢ــ سكة حديد ٣ــ طريق مرصوف

١٢- ما هي المسافة بين المصنع وطريق النقل:

١٣- ما هي المواد الخام المستخدمة في الإنتاج: ١ــ محلي ٢ــ مستوردة

١٤- ما جملة عدد العاملين في المصنع:

١٥- نوع العمالة: ١ــ دائم ٢ــ موسمي ٣ــ مؤقت

١٦- ما جملة العاملين في الإنتاج:

١٧- ما جملة أجور العمال السنوية:

١٨- ما كمية الطاقة المستخدمة خلال العام:

١٩- هل إنتاج المصنع مستمر أم موسمي:

٢٠- ما هي كمية وقيمة منتجات المصنع خلال العام:

اسم المنتج	الكمية	القيمة

٢١- ما هي جهات استهلاك المنتج:

١- مناطق محلية (داخل الجمهورية):

٢- خارجية (تصدير):

٢٢- ما الخطط التي ينوي المصنع تنفيذها في السنوات المقبلة:

١-

٢-

٣-

نشكر خالص تعاونكم معنا....

ملحق رقم (٢) التوزيع الجغرافي لعدد المنشآت للنشاط الصناعي عام ٢٠١٨م.

النشاط	إنتاج نباتي	مواد غذائية	غزل ونسيج	الخشب ومنتجاته	الورق ومنتجاته	كيماويات أساسية	مواد بناء	معدنية أساسية	صناعات هندسية	صناعات تحويلية أخرى	الإجمالي
القاهرة	١	١١٥٤	٢٩٩٦	٥٣٦	٨٢٣	٨٥٩	٥٥٨	٢١٨	٢١٦	٤٦	٩٧٧
الأسكندرية	١	٥٧	٨٨٥	١٤٤	٢١٣	٦٦٦	١٥٦	٨٧	٥٣٣	٣٤	٣٢٩
بور سعيد	-	٥١١	٧٠	٤٧	٢٠	٣١	٢٨	٤	٨٨	-	٤٠٣
السويس	-	٣٦	٢١	١٠	١٣	٤٥	٤٦	٩	٤٥	٢	٢٢٧
دمياط	-	٢٠١	٥٩	٦٩٤	١٥	٤٨	٨٧	٥	٨٥	-	١١٩
الدقهلية	١	٤٩٤	٢٥١	١٣٤	٤٠	٢١١	١٥٨	٣٣	٤٩٤	٤	١٨٢
الشرقية	٥	١١٦	٥٢٣	٥٢١	٢٢٩	٧١٧	٣٣٤	٩٠	١٠٦	٢٥	٤٦٧
القليوبية	٤	٦٢٧	١٠٤٨	١٧٧	٢١٨	٨٧٣	١٦٩	١٩٣	٩٢٥	٣٣	٤٢٦
كفر الشيخ	-	٢٦٨	٨٧	٢١	١٦	٣٠	٣٤	١	٧٠	١	٥٢٨
الغربية	١	٧١٤	١٠٣٥	١١٢	١١٢	٢٠٨	١٥٠	٢٣	٢٧٣	٧	٢٦٣
المنوفية	٣	٣٨١	٢١٧	٣٣	٥٦	٣٢٤	١٢٥	٢٦	٢١٢	٨	١٣٨
البحيرة	٢	٤٢٩	١٩٣	٢٥	١٨	١٣٠	٩١	٩	٦٦	-	٩٦٣
الإسماعيلية	٣	١٠٢	٤٣	١٨	١٠	٦١	٢٦	٣	٤٨	٢	٣١٦
الجيزه	١	٨٨٣	٥٠٤	٢٠٤	٢٩٤	٧٩٧	٣٥١	١٢٤	١٠٥	٢٦	٤٢٣
بنى سويف	-	١٣٤	١٨	٢٣	١٥	٥٣	٦٦	١١	٥٢	٢	٣٧٤
الفيوم	-	٩٩	١٧	١١	٢٧	٤٦	٢٩	٢	٣٠	-	٢٦١
المنيا	-	١٩٩	١٥	٥٨	١٦	٣٥	١٠٥	٣	٧٣	١	٥٠٥
أسيوط	-	٢٨١	٣	١٢٥	٣٦	٨٥	٧٣	٨	١٤٨	-	٧٩٤
سوهاج	-	١٤٧	٢	١٠٩	٢٠	٦٨	٤٨	٧	١٠٥	١	٥٣٠
قنا	-	٧٥	٤	١٤	١٢	٣٠	٢٢	٢	٣٩	-	١٩٨
أسوان	-	٨١	-	٢٦	١٠	٧	٣٨	١	٣٢	-	١٩٥
الأقصر	-	١٨	٢	-	-	٤	١	-	٢	-	٢٧
البحرالأحمر	-	٢٠	-	١٠	-	٥	١٠	١	١٠	-	٥٦
الوادى الجديد	-	١٣	١	٢	١	٣	٣	-	٣	-	٢٦
مطروح	-	١٥	-	١	-	٤	٢	-	-	-	٢٢
شمال سيناء	-	٢٧	-	١٠	٤	٦	٨	-	١١	-	٦٦
جنوب سيناء	-	٢	-	-	-	٢	٣	-	١	-	٨
الإجمالي	٢	٨٢٥	٨٠٥٢	٣٠٦٥	٢٢١٨	٥٣٤٨	٢٧٢١	٨٦٠	٧٦٨٢	٦١٥	٣٨٧٨٠

المصدر/ الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٨م.

ملحق رقم (٣) التوزيع الجغرافي لعدد العمال للنشاط الصناعي عام ٢٠١٨م.

النشاط	انتاج نباتي	مواد غذائية	غزل ونسيج	الخشب ومنتجاته	الورق ومنتجاته	كيماويات أساسية	مواد بناء وخزف	معدنية أساسية	صناعات هندسية	صناعات تحويلية أخرى	الإجمالي
القاهرة	١٦٦	٣١٩٦٦	٧٨٤١٥	١٢٠٧٩	٢٧٨٩٨	٣٧٠٢٧	٢٢٩٤٨	١٧٥٤٨	٨١٧٧٦	٢٩٥٧	٣١٢٧٨٠
الاسكندرية	٧٥	٤٦٧١٦	٧٧١٩٧	٤٣٤١	٩٦١٥	٥٥٣٤١	١٣٢٦١	١٠١٣٠	٢١٨٩٣	٩٧٠	٢٣٩٥٣٩
بور سعيد	-	٤٠٤٩	٢٦٣٢٥	٤٣٣	٣٠١	٥٧٧١	١٠٤٢	١٢٨٨	٤٩٠٨	-	٤٤١١٧
السويس	-	٣٨١٨	٤٨٩٥	١٨٥	١١٧٨	١١٦٠٥	١٢٨٢٩	٣٦٩١	٥٩٦٣	١٦٠	٤٤٣٢٤
دمياط	-	٣٨٦٩	٦٣٩١	٦١٥١	٢٨٧	٢١٠٣	١١٨٣	٨٧	١٤٥٨	-	١٨٨٢٩
الدقهلية	٥٦	١٢٦٦٢	١٢١٧٠	٤٩٥	٦٠٤	٧٣٠٩	٣٣٣٢	٥٣٢	٥٤١٧	٤٠	٤٢٦١٧
الشرقية	٢٥٢	٤٤٨٩٧	٨٤٦٨٤	٤٨٧٣	١٢١٨٧	٤٩٢٨٥	٢٨٤٥٥	٨٠٤٩	٦٢٤٢٨	١٦٧٩	٢٩٦٧٨٩
القليوبية	١٨٩	٣٠٥٨٤	٧٣٧٣١	٥٤٢٦	١١٣٨٢	١١٥٦٢٧	٤٧٢٠٤	١١٥٨٩	٥٧٠٧٣	٣٦٦٧	٣٥٦٤٧٢
كفر الشيخ	-	٦٨٤٩	٢٦٤٤	١٠٩	٨٠	٧٠٠	٤١٠	٤٢	٤٧٤	١٢	١١٣٢٠
الغربية	١٢	١٨٦٢١	٦٧٠٥٤	١١١٤	١٢٩٦	٥٥٠٩	١٩٩٦	٧٧٢	٤٠٦٨	٤٦	١٠٠٤٨٨
المنوفية	١٥٩	١٦٣٧٦	٢٣٢٦٣	٥٠٢	٣١٣٣	١٠٨٧٦	١٣٦٩٠	٧٣٦٧	١٣٢٠٢	٣٠٣	٨٨٨٧١
البحيرة	١٣٨	٢٢٨١٥	٢٤٣٨٥	١٧٦	٢٩٦	٤٤٣١	١٥٠٦	٣٠٢	١٣١١	-	٥٥٣٦٠
الإسماعيلية	٦٦٥	٥٨٥٥	١٤٢٨٢	٢٣٥	١٠٠	١٧٩٣	١٤٥٢	٥٤٨	٥٠٢١	٣٧	٢٩٩٨٨
الجيزة	١٦٨	٦٩٠٧٤	٤٠١٩٨	٥٤٤٦	١٨٥١٠	٤٩٣٧٣	١٦٩٧٨	١١١٣٩	٧١١٣٨	٩٠١	٢٨٢٩٢٥
بنى سويف	-	٤٨٢٤	٤٤٩٧	٢٨٩	٣٥٩	١٣٦٨	٥٨٤١	٣٩٨	٢٩٤٤	٣٢٠	٢٠٨٤٠
الفيوم	-	٣٤٧٥	٢١٠٢	٩٩	٢٤٥	٣٠٣٠	٤٩٩٥	٩٥	٧٠٨	-	١٤٧٤٩
المنيا	-	٧١٢٨	١٨٠٦	٢٠٠	١٠٦	٥٨١	٢٤٣٢	١٥	٦٥٦	١٢	١٢٩٣٦
أسيوط	-	٦٥٨٣	١٤١٤	٧٠٢	٢٨٠	٢٦٢٣	١٧٠٠	٩٦	١٣٦٣	-	١٤٧٦١
سوهاج	-	٦٠٧٨	٧٢٤	٤٥٨	١٩٤	١١٨٩	٣٩٦	٨٠	٧٨٨	١	٩٩١٧
قنا	-	٦٧١٨	١٠٠٢٤	٤٣٤	١٠٤٢	٣٥٠	١٣٥٤	١٢٩٠٢	١٩٧	-	٢٤٠٢١
أسوان	-	٤٠٦٥	-	٢٥٥	٨٣٦	٢٠٧٣	٨٢٢	١٢٨٠	٢٧٥	-	٩٦٠٦
الأقصر	-	١٦٥٤	١٧	-	-	٥١	٥	-	١٥٤	-	١٨٨١
البحر الاحمر	-	٢٩٥	-	٤٤	-	١٣٦	٢٨٢١	١٥٠٠	٢٠٨	-	٥٠٠٤
الوادي الجديد	-	١١٠٠	٢٠	٨	١٦	٩٤	١٣	-	١٨	-	١٢٦٩
مطروح	-	٦٦٤	-	٩		٢١٦	٢١٠	-	-	-	١٠٩٩
شمال سيناء	-	١٧٢٨	-	٣٠	٧٤	١٦	٨٦٣	-	٥٠	-	٢٧٦١
جنوب سيناء	-	٢٤	-	-	-	٨٦	١٩١٥	-	١٥	-	٢٠٤٠
الإجمالي	١٨٨٠	٣٦٢٤٩٦	٥٤٤٥٣٨	٤٤٠٩٣	٩٠٠١٩	٣٦٨٥٦٣	١٨٩٦٥٣	٨٩٤٥٠	٣٤٣٥٠٦	١١١٠٥	٢٠٤٥٣٠٣

المصدر/ الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٨م

الهوامش

(1) D. Needham, The Economics of Industrial, Conduct Performance , Holt: Rinehart and Winston, Eastboune, England, (1978),: 121.

(٢) أحمد محمد عبد العال: التعديلات الإدارية لمحافظات مصر ونتائجها السكانية، المجلة المصرية للسكان وتنظيم الأسرة، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٢.

(٣) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٢٠٠٩.

(4) Roepke, W. Mass and Mitte, Erlenbach, Zurich, Springer_Verlag. (1960), pp. 141-153.

(٥) انظر إلى:

أ- محمود محمد سيف: المواقع الصناعية، دراسة تحليلية في الجغرافية الاقتصادية، ط٣ - مطبعة التركي، طنطا، ١٩٩٨م، ص ص ٣١٦ــ ٣١٩.

ب- Alexander (J.W) op. cit. pp. 597-599.

(٦) علي أحمد هارون: أسس الجغرافية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٥١٩.

(7) V. Mund, Government and Business, New York, Harper and Row, (1965); p.45.

(8) B. Curry and K. George, Industrial Concentration; A Survey, Journal of Industrial Economics, 31, (1983); pp.203-255.

(9) J. Heinz, Zu Salins These von der Undentrinnbarkcit der konzentration, Zeitschnft fuer die gesamte Stadtswissenschaft, Bd. 118, (1962); pp.20-30.

(١٠) جمال حمدان: شخصية مصر- دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثالث، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٠، ص ٥٧١.

(١١) أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مكتبة النهضة العربية، القاهرة ١٩٥٥، الطبعة الأولى، ص ١٩٨.

(١٢) محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٤، ص ١٣٠.

(١٣)على الجريتلي: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٥٢، ص ٥٧.

(١٤)محمد فهمي لهيطة: مرجع سابق، ص ١٣٠.

(١٥) محمد محمود إبراهيم الديب: دور بنك مصر في إنشاء صناعة حديثة للغزل والنسيج في مصر، ندوة بنك مصر في النصف الأول من هذا القرن، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٥، ص٥.

(16) Barbour, K.M., Op., PP. 149-155.

(١٧) تم ترتيب المناطق حسب الأهمية اعتمادا على الكم الصناعي بكل منهما – راجع في ذلك:

محمود محمد سيف: المواقع الصناعية، ص ٢٩٣.

(18) E., Kaufer, Die Bestimung Von Marktmacht, Bern, Urban, W.K., (1967); PP.5, 173.

(١٩)نستطيع أن نستعيض عن الإنتاج الكلي بأي متغير آخر مثل الإيراد الكلي أو عدد العاملين في الصناعة.

(٢٠)محمود صديق زين وآخرون: قياس التركز الصناعي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، ١٩٨٩م، ص ص ٤٩–٥٠.

(21) Alexander. J. W., " Location of Manufacturing methods of Measurements " . A.A.A.G. VOI. 48. NO. I. 1958. P. 22.

(22) Alexander , J.W., "Economic Geography", Op. Cit, O. 594.

(٢٣)محمد خميس الزوكة: بعض أساليب القياس الكمية المستخدمة في الجغرافيا الاقتصادية - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية -١٩٨٢م، ص ص ٢٤،٢٦.

(24) M. Sawyer, The Economies of industrial Firm; Theory, Evidence and policy, London, Croom Helm, (1981);pp 28-32.

المراجع والصادر

أولاً: المراجع والمصادر العربية:

١. إبراهيم شريف وآخرون: جغرافية الصناعة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٨١م.

٢. إبراهيم علي غانم: التوطن الصناعي والسكان في مدينة كفر الدوار، دراسة جغرافية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد الخامس والثلاثين، ١٩٩٨م.

٣. أحمد أبو إسماعيل وسامي خليل محمد: الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥م.

٤. أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٥٥

٥. أحمد محمد عبد العال: التعديلات الإدارية لمحافظات مصر ونتائجها السكانية، المجلة المصرية للسكان وتنظيم الاسرة، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨م.

٦. جمال حمدان: شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثالث، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٠.

٧. حسام الدين جاد الرب: الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد الخامس عشر، ٢٠٠٨م

٨. علي أحمد هارون: أسس الجغرافية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٩. على الجريتلي: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٥٢.

١٠. محمد خميس الزوكة: بعض أساليب القياس الكمية المستخدمة في الجغرافيا الاقتصادية – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية –١٩٨٢م.

١١. محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٤، ص ١٣٠.

١٢. محمد محمود إبراهيم الديب: دور بنك مصر في إنشاء صناعة حديثة للغزل والنسيج في مصر، ندوة بنك مصر في النصف الأول من هذا القرن، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٥.

١٣. محمود صديق زين وآخرون: قياس التركز الصناعي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، ١٩٨٩م.

١٤. محمود محمد سيف: المواقع الصناعية، دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية، ط٣، مطبعة التركي، طنطا ١٩٩٨.

١٥. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

١٦. الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الاتجاهات الحديثة للصناعات التحويلية في مصر، ٢٠١٧م.

١٧. رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٠٩م.

١٨. وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، وزارة التجارة والصناعة، مركز تكنولوجيا المعلومات، التقارير الخاصة بالصناعة، ٢٠١٧م.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

1. Alexander. J. W., "Location of manufacturing methods of Measurements ". A.A.A.G. VOI. 48. NO. I. 1958.
2. ----------, "Economic Geography", Prentice-Hall Inc. N.J. 1963.
3. Barbour, K.M., "The growth, location, and structure of industry in Egypt,. " Prager Publishers, London, 1972...
4. B. Curry and K. George, Industrial Concentration; A Survey, Journal of Industrial Economics, 31, (1983),
5. D. Needham ,The Economics of Industrial , Conduct Performance , Holt: Rinehart and Winston, Eastboune, England, (1978).
6. E.,Kaufer, Die Bestimung Von Marktmacht, Bern, Urban, W.K., (1967),
7. J. Heinz, Zu Salins These von der Undentrinnbarkcit der konzentration, Zeitschnft fuer die gesamte Stadtswissenschaft, Bd. 118,(1962).
8. M. Sawyer, The Economies of industrial Firm; Theory, Evidence and policy, London, Croom Helm, (1981).
9. Roepke, W. Mass and Mitte, Erlenbach, Zurich, Springer_Verlag. (1960).
10. V. Mund, Government and Business, New York, Harper and Row. (1965).